وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

# انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري

الشعبة: العلوم السياسية
التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):
مناصر سعدية

تحت إشراف الأستاذ(ة):
بوقراص رقية

## أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| الأستاذ(ة) | أبصيرأحمد | رئيسا |
| الأستاذ(ة). | بـــوقـــراص رقيـــــــة | مشرفا مقررا |
| الأستاذ(ة) | مناعي ليديا | مناقشا |

**السنة الجامعية: 2021/2020**

**نوقشت يوم : 07-07-2021**

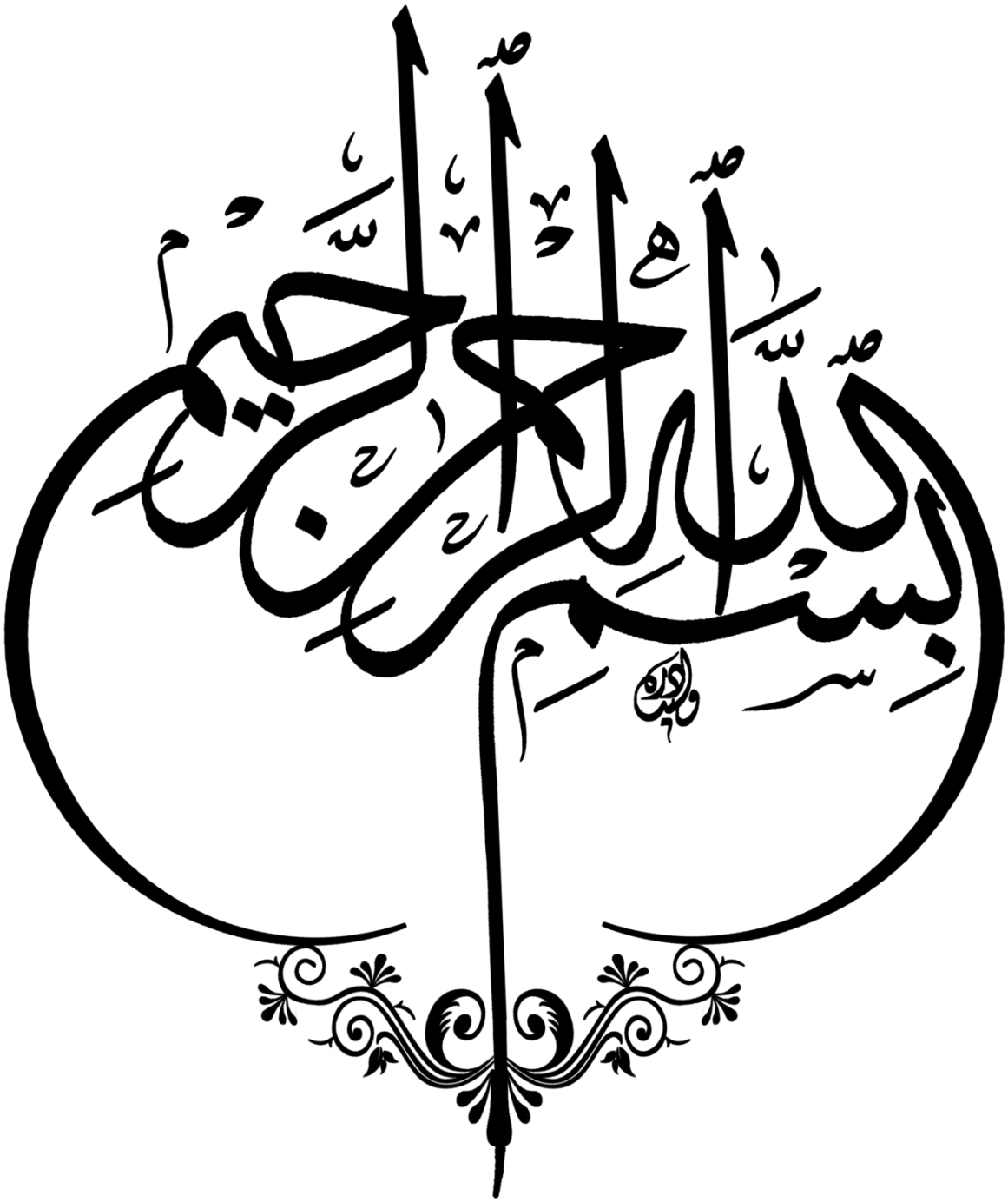
بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير والتي أرجو أن أكون نلت رضاها أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أدين له بحياتي من ساندني أبي الغالي أطال الله في عمره أسأل الله أن يشافيه.

إلى كل عائلة مناصر وأخص بالذكر اخوتي: نادية، صورية، منصور، محمد وإلى كتكوتة العائلة غزواني ملاك.

# شكر وعرفان


لله الحمد كله والشكر كله، أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كل الشكر والتقدير لوالدي العزيزان.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هه اللحظة كما نرفع كلمة شكر إلى الأستاذة المشرفة **بوقراص رقية** التي ساعدتني على انجاز بحثي.

كما نشكر أساتذة قسم العلوم السياسية الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وارشاداتهم.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد خاصة الأستاذ بن سي قدور عبد القادر والأخت خولة عوفي.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعوا الله عز وجل أن يرزقنا السداد والإرشاد وأن يجعلنا هداة مهتدين.

فهرس المحتويات الصفحة

**الاهداء**

**التشكرات**

**فهرس المحتويات**

**مقدمة** **أ–ك**

**الفصل الأول: المفاهيم والمقاربات المفسرة للهجرة غير الشرعية.**

أولا: المفاهيم والمقاربات المفسرة للهجرة غير الشرعية. **14**

تعريف الهجرة **14**

ماهية الهجرة غير الشرعية. **16**

تعريف الهجرة غير الشرعية **16**

النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية **18**

نظرية النيوكلاسيكية **18**

النظرية التبعية **18**

النظرية الاجتماعية **19**

ثانيا: المقاربات الأمنية المفسرة للهجرة غير الشرعية: **20**

مفهوم الأمن **20**

تعريف الأمن **20**

تعريف الأمننة **21**

الأمن لغة واصطلاحا **22**

تعريف الأمن المجتمعي **23**

**الفصل الثاني: الهجرة الغير الشرعية، أسبابها، انعكاساتها**

المبحث الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية. **29**

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير شرعية. **29**

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية على الجزائر. 32
المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة الغير الشرعية. 35
المطلب الأول: آثار الهجرة غير شرعية بالنسبة لدول الانطلاق والمستقبل. 35
المطلب الثاني: أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر. 36
**الفصل الثالث: آليات مكافحة الهجرة الغير شرعية بين القوانين الداخلية والدولية.** 49
المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية الأمنية لمكافحة الهجرة غير شرعية 49
لمطلب الأول: الحراك الأمني الجزائري في أمننة الحدود الوطنية من الهجرة الغير شرعية. 49
المطلب الثاني: تفعيل المحرك الجزائري مع دول الجوار من مخاطر الهجرة غير الشرعية. 53
المطلب الثالث:الأجهزة الأمنية ودورها في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. 55
المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية،بين الواقع والمأمول. 57
المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية. 57
المطلب الثاني: إحصائيات حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر. 62
المطلب الثالث: المقارنة بين التجربة الجزائرية والمغربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية. 65
**الخاتمة** 72
**قائمة المصادر والمراجع** 74
**الملخص** 82

# مقدمة

في أدبيات العلاقات الدولية احتل الجدل حول معنى الأمن وأهميته بالنسبة إلى القادة السياسيين والمنظمات الدولية مكانة مركزية خاصة في ظل ثنائية التهديد بالبقاء ما عكس بصورة واضحة مشخصة لحركة البيئة الإقليمية خاصة وأن الأوضاع التي مرت عليها المنطقة العربية والمغاربية تبين هشاشة الوضع الأمني فعل الفراغ والفوضى السياسية ووتغييب نمط التثقيف السياسي والاجتماعي الذي نادى به رالف لنتون.

عرفت الهجرة في العقود الأخيرة عناوين رئيسية في تحديد نوع من التهديدات الأمنية برزت مخرجاتها بمفاهيم جديدة اصطلح عليها بالتهديدات اللاتماثلية من بينها الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تعكس واقع البحث في الدراسات الأمنية مما تحدثه من خلل في الوضع الأمني المجتمعي للدول المستقبلة، وبرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مند الألفية الجديدة كنوع امني بارز شكل مدخل في الدراسات النقدية للأمن في ظل إيطار مدرسة كوبنهاغن التي أوجدت تحليلات وتفسيرات ضمن متغيرات مبدأ الاختراق الحدودي الذي أطلقه باري بوزان وأوولي وافر، حيث بدأت هذه الظاهرة تشكل تهديدا خطيرا على الدول المصدرة ودول العبور ودول المصب بشكل اثر في طابع العلاقات الإقليمية وانعكس على سياسات هده الدول نتيجة لغياب الاستقرار الأمني والمجتمعات والتطاحن ألاثني والمذهبي في المنطقة وفشل المنظومة الاقتصادية في تحقيق الرفاه الاقتصادي والدخل الفردي الذي يعزز من العيش السليم و تحسين القدرة الشرائية للفرد ، عوامل كلها رسمت أسباب وأثار سلبية في تدفق أمواج بشرية من إفريقيا ودول الجوار من المغرب العربي مخترقة بذلك الحدود السيادية للجزائر لأجل العبور نحو دول المصب برا وبحرا مما أحدث فائض الأزمات بين الدول في ظل انتشار الإرهاب العابر للحدود، الذي استغل الهجرة غير الشرعية جسرا نحو التنقل في تنفيذ التهديدات الإرهابية والتخريب المنظم.

وقد ساهم التطور التكنولوجي والعلمي الذي عرفه العالم أدى إلى القضاء على المسافات الحدودية وأصبحت عبارة عن بوابات يسهل اختراقها من قبل الدول الإفريقية والدول الإقليمية اللاصقة بالحدود الجزائرية ,وأصبح هدا عامل قوي ومحفز على الهجرة إلى الضفة الأخرى رغبة في تحقيق الأحلام والربح ومستقبل أفضل سواء عن طريق الاختراقات البرية أو البحرية بغية الوصول للضفة المقابلة مما انجر عنه على الساحة الوطنية الجزائرية من خلال التدفقات البشرية الإفريقية نتج عنها أنماط من التهديدات الأمنية التي اكتشفتها الأجهزة الأمنية من السرقة الموصوفة والجريمة يضاف لها تنقل الإمراض المعدية عبر الجدود التي تهدد امن الفرد وسلامته في الجزائر ومن جهة أخرى أصبحت الجماعات الإرهابية تستغل الفرص لاختراق الساحة الجزائرية وتنفيض خططها الإجرامية من منطلق الساحل الإفريقي والساحلة الليبية التي فقدت عنصر السيطرة الأمنية وهده الرؤية المقتضبة تعطي مفاهيم عامة حول طبيعة الهجرة غير الشرعية وخطورتها على الفرد والمجتمع الجزائري وعلى طبيعة السلم الأهلي في الجزائر ,وبالنظر إلى كل هده المعطيات التي قدمتها المقاربات النقدية للأمن من مراجعة النقدية الأبستمولوجيا والأنطولوجية لمفهوم الأمن وتهديدات الهجرة غير الشرعية.

**الإشكالية**

كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تحدد الأسئلة الفرعية التالية؟

ما مدى إسهامات ودور المفاهيم والمصطلحات تفسير التحليلات العلمية للدراسة؟

ماهي الأسباب والآثار الناجمة عن مخاطر وتهديدات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر؟

هل الآليات الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر كفيلة باحتواء تهديدات الهجرة غير الشرعية؟

**فرضية**

أثبتت الآليات الإستراتيجية الجزائرية نمط امني مؤثر في احتواء مصادر تهديدات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، ومن خلال تحليلنا للفرضية الرئيسية تبنينا الفرضيات الفرعية التالية:

1 – تثبت الدراسات العلمية أن المفاهيم والمصطلحات والتعارف تساهم في التحليل وتفكيك التعقيدات البحثية.

2 – صبحت الهجرة غير الشرعية تعكس التأثيرات السلبية على الفرد والأمن المجتمعي للدول المستقبلة

3– إن التحكم في الآليات الإستراتيجية للدولة تضفي السيطرة على مصادر التهديدات الأمنية.

أسباب اختيار الموضوع. الدراسة تتحدد بين ماهو ذاتي وبين ماهو موضوعي .

**-الأسباب الذاتية**

تنطلق الأسباب الذاتية كون أن المسار الدراسي من خلال التخصصات في مجال الدراسات الامنية عززت فينا الاهتمام بكل ما هو امني ومحاولة تجسيد طبيعة الادراكات الفكرية وتطبيق المستوى العلمي في هدا المجال .

**-الأسباب الموضوعية**

إن الأسباب الموضوعية للدراسة التي بين أيدينا تتحدد القيمة المضافة للأبحاث العلمية الجديدة ولأجل الإضافة إلى كل ما هو جديد حول طبيعة التهديدات الأمنية منها الهجرة غير الشرعية من منطلق الوقوف حول الدراسات السابقة.

**الدراسات السابقة.**

عالجت الدراسات السابقة مسار التهديدات اللاتماثلية منها الهجرة غير الشرعية بمستويات متقاربة ساعدت الباحثة في الوقوف على عدة متغيرات جديدة ومن بين الدراسات السابقة نذكر منها:

1- رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات سياسة مقارنة من إعداد الطالبة فريجة لدمية، تحت عنوان: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة غير الشرعية نموذجا، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة 2010/2009.

2- رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، من إعداد الطالب صايش عبد المالك، تحت عنوان: التعاون الأورو مغاربي في مجال نكافحة الهجرة غير القانونية، جامعة باجي مختار كلية الحقوق، عنابة، سنة 2007/2006.

3- كتاب تحت عنوان الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مخاطر وغستراتيجية المواجهة، لصاحبه ابن النديم الذي يحتوي على 479 صفحة الذي يعد من المراجع الأساسية المعتمدة كونه عالج أهم الخصائص والمخاطر والاسباب الموجبة للهجرة غير الشرعية وتزامنت خصائص الكتاب توازيا مع الأوضاع التي فجرت المنطقة العربية التي غطت أفكاره معظم العناصر التي تبنياها في الدراسة.

4- كتاب الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي5+5، لصاحبته ونيسة الحمروني الورفلي، الذي يحتوي على 276 صفحة الذي اعتمد فيه الباحث على الدول التي تشكل ساحة العبور والمستقبلة بسبب أن الأوضاع تشهد تقاطعا فكريا بين الكاتب ونهج الباحث.

5- كتاب الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية لصاحبه سليم قسوم، الذي احتوى على 172 صفحة وثلاث فصول، حيث احتل الفصل الأول على

الدراسات الأمنية السياق التاريخي والمفهوماتي، أما الفصل الثاني تركز على المنظار العقلاني والأمن دراسة في الأطر والبناءات المعرفية والفصل الثالث سلط افكاره على الأمن في السياسة العالمية المقاربات البديلة الذي يعد بكورة انتاج مفهوماتي للأمن في ظل التهديدات الأمنية التي اجتاحت المنطقة العربية والإفريقية.

6- كتاب الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة مناقشة النماذج النظرية، لصاحبه عامر مصباح، الذي احتوى على 455 صفحة وسبعة فصول بدأ افصل حول تعريف الأمن والأمن المجتمعي والحوارات النظرية ومصادر العطب الأمن التقليدية وباقي الفصول تمحورت حول المراجعة المفاهيمية لنظريات العلاقات الدولية حول مفهوم الأمن وتحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي، والمدارس الفكرية في معالجة الأمن والأمن المجتمعي ومنظورات تحليل الأزمات وختمها الأسس الوظيفية الأمنية السوسيولوجية في تحليل الأمن، وهذا الكتاب يساعد العمق في مفهوم الجانب النظري للتهديدات الأمنية للدولة والمجتمع للتهديدات التماثلية.

**- أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع أخذ بعدا أمنيا في الساحة الإقليمية والدولية الذي أصبح يهدد الأمن المجتمعي للدول في العالم وهو إدراك مخاطر الهجرة غير الشرعية وأثارها السياسية والأمنية والاجتماعية ومعرفة أسبابها وآليات مكافحتها، وينطوي الموضوع بحثنا عن أهمية إدراك النخب في العالم في تجسيد تداعيات الهجرة وتقاطعها مع الإنزلاقات الأمنية الجديدة المتوازية مع خطر الإرهاب والجريمة ومدي استغلال الهجرة غير الشرعية والاستثمار فيها، وأصبحت من المواضيع التي تلقت اهتماما أكاديميا من طرف العديد من المفكرين ومخابر البحث العلمي في العالم في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية والموضوع متشعب ومعقد بسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية وهو ينطوي

على الإسقاط على الساحة الجزائرية وعلى أمنها المجتمعي في ظل تصاعد الخطاب السياسي من منطلق الأمننة المعارض على تواجد المهاجرين العابرين للحدود من دول المصدرة ودول العبور ودول المصب.

**- أهداف الدراسة.**

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1-إلقاء الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية وما يتصل بها من مفاهيم أخرى مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

2-الوقوف على الأسباب الجديدة التي طرأت على متغيرات الأحداث إقليما بعد الحراك العربي التي أثرت سلبا وساهمت بحجم كبير مضاف لها الأوضاع المزرية داخل الدول المصدرة التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن المجتمعي.

3-الوصول إلى طرق مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ودور الجزائر الإستراتيجي في احتوائها من خلال الانتشار الإستراتيجي اعلي حدود الدول المجاورة وبالطرق التكنولوجية المتطورة.

4-خلق بيئة أمنية تعزز الأمن المجتمعي من خطورة الهجرة غير الشرعية بتعزيز الوعي الاجتماعي كقيمة مضافة في تعزيز العلاقات المدنية –العسكرية في القضاء على كل مصادر التهديد الأمني. اللاتماثلي.

**1- الأهداف العلمية:** جاءت الدراسة لتغطي التنقيب حول الهجرة غير القانونية التي اجتاحت المناطق العربية والغربية واضحت تشكل احد المخاطر الحساسة وهي الأمن المجتمعي لدى الدول العبور والدول المصب، كونها زاد الاهتمام بها من قبل الدارسين في حقل الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية خاصة وأنه متعدد الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، لذا السبب تسعى الدراسة إلى

تحليل جوانب الظاهرة وعمقها ومعرفة وتحليل مستوياتها وأطرافها المختلفة، كما تهدف الظاهرة إلى تقصي مخاطر الهجرة غير القانونية في الساحل الأفريقي ودرجة الخطر التي تمثله على الجزائر وأمنها الداخلي.

**2- الأهداف العملية:** تتمثل الأهداف العملية في الكشف على الدوافع وراء تزايد أمواج الهجرة غير الشرعية المؤدية إلى مخالفة القوانين الدول الأخرى ومخترقة سيادة الجغرافية والمخاطرة بوجودها الإنساني بحرا وبرا، وتحاول إسقاط الجانب النظري إلى ميداني من خلال الوقوف الارتباط بين الهجرة والأمن وما هي التحركات العسكرية والأجهزة الإلكترونية من بينها الدرونات في مراقبة كل حوادث واختراقات مشبوهة نحو الأراضي الجزائرية لعلاج الظاهرة والتخفيف من حدتها.

**مناهج الدراسة**

المنهج التاريخي: يستخدم علماء الاجتماع والباحثين في العلوم الأخرى المنهج التاريخي لأجل استنباط التحولات الأمنية الجديدة التي حلت بالمنطقة المغاربية والإفريقية حول دراسة الهجرة السرية في إدراك منطلقاتها وبداية تأثيراتها على المجتمعات، وتوال الباحثين عند دراستهم للتغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية والتحول في المفاهيم والقيم الاجتماعية، وهو الأسلوب والطريق المؤدي لمعرفة الحقائق أو الغرض المطلوب، كما يتيح إمكانية الوقوف على الظواهر المهددة للوضع الأمني مثل حالة الهجرة غير الشرعية كتهديد لا تماثلي للمجتمع وإلقاء الضوء اتجاهات جارية ومستقبلية.

- **منهج دراسة حالة:** يشخص منهج دراسة حالة الواقع الميداني في احتواء الظاهرة محل الدراسة، فمن خلال المتغيرات التي طرأت على الواقع الأمني والجيو بولتيكي لواقع التحديات الإقليمية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، ساهم منهج دراسة في تقريب الأفكار الرئيسية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي شهدتها المنطقة ويعد منهج أداة ونموذج فعلي مؤثر في دراسة التسلسل المنضبط وفق المنهج

العلمي السليم، حيث عزز لنا الوقوف على حجم قدرة الجزائر على احتواء التهديدات اللاتماثلية في ظل الصراعات الجيو أمنية وجيو بولتيكية، ويحقق لنا مجموعة من المفاهيم منها توفير معلومات تفسيرية وشاملة ومعمقة عن الظاهرة المدروسة وقد ساعدنا على ذلك اشتقاق عدة فرضيات جديدة أضحت قفزة معرفية أمام دراسات أخرى في المستقبل وهذا النوع من المناهج من تجليات وإيجابياته أنه يركز على جهد الباحث بالإلمام على حالة دون تشتيت أفكار وجهود في موضوعات متعددة.

**المنهج المقارن:** هو المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر التي يتم من خلالها إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين نظامين سياسيين متماثلين وتعتمد على تفسير الظواهر المتماثلة، حيث ساهم المنهج المقارن الباحث في اختراق الظاهرة الأمنية المحددة في الهجرة غير الشرعية وانعكاسها على الأمن الداخلي للجزائر التي أصبحت تؤرق صناع القرار في الساحة الإقليمية والدولية، وتظهر أهمية المنهج المقارن في الدراسة في مدى تجربة الدولة الجزائرية والمملكة المغربية حول الآليات الإستراتيجية التي وظفت في احتواء مخاطرها الأمنية المجتمعية بعد الحراك العربي 2011 وتجسيد القدرة الذاتية لكل طرف إظهار الإدراك واليقظة، فالجزائر عززت وجودها الإستراتيجي والأمني والتكنولوجي وانتشارها على الشريط الحدودي في محاربة آفة الهجرة غير الشرعية على حدودها عكس المملكة المغربية التي اظهرت هشاشة في آلياتها أمام الحدود الإسبانية.

**- الإطار الزماني والمكاني:**

يعتبر الإطار الزماني والمكاني من مميزات دراسة أي ظاهرة سياسية واجتماعية كونها تتوقف على الفترة الزمنية التي مرت عليها الظاهرة، من أجل اختزال الجهد للتمكن والتحكم في مسارها.

**- الإطار الزماني:**

عالجت الدراسة الهجرة غير الشرعية وانعكاسها على الأمن المجتمعي الجزائري في الفترة الزمنية بدءا 2011 التي صادفت الحراك العربي إلى غاية 2021، وهي بذلك تتقاطع مع هوية الإشكالية التي تشكله الهجرة غير الشرعية من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية والصحية والحضارية.

**- الإطار المكاني:**

ساعد الإطار المكاني بشكل أكثر التحكم في مجريات الدراسة من خلال الصراعات الأمنية التي تعرفها الساحة الإقليمية المغاربية والإفريقية، الذي أختزلت دراسته على الدولة الجزائرية كونها الدولة المستقبلة والمصدرة لأمواج بشرية اجتازت الحدود السيادية للجزائر وأضحت طريق عبور إلى الضفة المقابلة، من خلال الإطار المكاني توقف الباحث على عنصر أساسي للتهديدات اللاتماثلية وهي الهجرة غير الشرعية والإرهاب العابر للحدود.

**- تقسيمات الدراسة**

اعتمدت الدراسة على تقسيمات متعددة حيث احتوت على ثلاث فصول، حدد الفصل التمهيدي على المفاهيم العامة من حيث العناوين الرئيسية للدراسة والمقاربات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الوقوف على ماهية الموضوع وإبراز أهم التعريفات العلمية والمنظمات الدولية، ثم خصصنا النظريات التي تضبط مسار الدراسية اعتمدنا على النظرية الكلاسيكية والنظرية التبعية والنظرية الاجتماعية، واختتم الفصل التمهيدي بمقاربات أمنية أكدنا على التعريف العلمي المتجدد للدراسات الأمنية معتمدين على تعريف الأمن المجتمعي وفق مدرسة كوبنهجن لباري بوزان وأولي وايفر.

أما الفصل الثاني فاحتوى على عنوان عريض حول أسباب الهجرة غير الشرعية وانعكاسها على الأمن الداخلي للجزائر، وقسّم هو الآخر إلى مبحثين لكل مبحث ثلاث مطالب، حيث شمل المبحث الأول

على دوافع الهجرة غير الشرعية على عامة الدول والجزائر خاصة، أما المبحث الثاني فخصص حول أسباب الهجرة غير الشرعية وانعكاسها على الأمن القومي الجزائري بدءا من الدول المصدرة نحو الدول المستقبلة.

أما الفصل الثالث اعتمدنا فيه الآليات الإستراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بين القوانين الداخلية والقوانين الدولية، وقد شمل على مبحثين وثلاث مطالب لكل مبحث، اعتمدنا في المبحث الأول على العنوان إستراتيجية الجزائرية الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعناوين مطلبية تحت عنوان الحراك الأمني الجزائري في أمننة الحدود الوطنية من مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتفعيل التحرك الجزائري والتنسيق مع دول الجوار حول السبل الضرورية في احتواء الهجرة غير الشرعية، ثم الأداء الأجهزة الأمنية الجزائرية في معالجو مخاطر الهجرة غير الشرعية، أما المبحث الثاني فدار حول طبيعة تفعيل القوانين الدولية بين الدول الإقليمية في محاربة الهجرة غير الشرعية، واحتوى المبحث على ثلاث مطالب انتهت إلى عناوين جزئية منها الإحصائيات حول الهجرة غير الشرعية في الجزائرية، والمقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة المغربية في مواجهة خطر الهجرة غير الشرعية.

ثم خاتمة عالجنا فيها مفاصل عامة حول البعد الواقعي الجديد للهجرة غير الشرعية ومصادرها الجديدة غير التقليدية بدراسة الأوضاع الأمنية وهشاشة المؤسسة السياسية والانهيار المجتمعي للدول المصدرة أمواج المهاجرين غير الشرعيين، ثم توصلنا إلى أهم النتائج التي استخلصت من البحث والنقيب عن الظاهرة المدروسة.

# الفصل الأول

## تمهيد

ينطلق الباحثين في الدراسات المنهجية والعلمية والمعرفية في توظيف المصطلحات والتعاريف من تسهيل وتفكيك المفردات المعقدة، وتعتبر الدراسات التنظيرية والمقاربات من المفاهيم العامة التي ندرك بها الدراسة والظاهرة في تحديد الظواهر السياسية والأمنية والجيوسياسية خاصة وأنها اقترنت بحقل الدراسات النقدية للأمن من بينها الهجرة غير الشرعية، كما تعزز الدراسة في الفصل الأول توسيع مفهمة مصطلح الأمننة في تكثيف الخطاب السياسي للدول لإضفاء الطابع الأمني الذي يفسر نظرية مركب الأمن الإقليمي من حيث مبدأ الاختراق الحدودي.

**أولا: المفاهيم والمقاربات المفسرة للهجرة غير الشرعية.**

**1-تعريف الهجرة: يتضمن مفهوم الأمن اعادة تركيب عناوين مصطلحية من جديد بسبب**

**لغة:**

من هجر، يهجر، هجرا: تباعد الشيء أو الشخص هجرا وهجرانا، تركه وأعرض عنه وهاجر ترك وطنه، فالهجرة انتقال الناس من موطن إلى أخر.

جاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن.

ويشير قاموس المورد إلى معنى الهجرة يتراوح من التروح الى الارتحال من مكان الى اخر اما قاموس ويستر فيشر بدوره إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة، الحركة من دولة او مكان او إلى أخرى، المرور العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى اخر بغرض البحث عن الطعام او تغيير المكانة او مستوى المعيشة.[1]

ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاثة مصطلحات في اللغة الإنجليزية فهناك مصطلح migration ومصطلح Emigrationثم مصطلح Immigration وهنا نذكر أن مصطلح migration يشير على عملية الانتقال او الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلحEmigration الى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي، أي انه الى حركة الهجرة المغادرة أي التنقل الى الخارج، فكأنه يشير الى الحركة في علاقتها بموطن الارسال، أما مصطلح Immigrationفإنه يشير الى مسمى هذه

[1]- عبدالله عبد الغانم، المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2002، ص-ص15-16.

النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف او بمعنى أخر فإنه يشير الى الدخول المهاجرين وإقامتهم الاستقبال.

فالهجرة كمصطلح لغوي سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبي يقصد به خروج وانتقال الافراد من مكان اقامتهم الى أماكن أخرى كما يعني بها تغيير المنطقة الجغرافية، او الابتعاد عن المكان المعتاد[1].

**اصطلاحا:**

لقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن مصطلح الهجرة يستعمل في العلوم الاجتماعية للدلالة على التحركات الجغرافية للأفراد أو الجماعات، أما التعريف الديمغرافي فهو وارد في المعجم الديمغرافي صادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ويقول: "الهجرة شكل من اشكال انتقال السكان تدعى المكان الأصلي أو المكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول او المكان المقصود ويتبع في ذلك تبدل في محل الإقامة.[2]

فالهجرة في علم السكان كلمة تدعى على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد او جماعة، ولها صلة بأكثر من علم فلها صلة بالتاريخ، الاقتصاد، السياسة...الخ.

أما في معجم المصطلحات الجغرافية فيشير مصطلح الهجرة إلى انتقال الافراد من مكان إلى اخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، وهناك تعريف تتبناه الأمم المتحدة تكتفي بتعريف مصطلح الهجرة بأنه النقلة الدائم الى مكان بعيد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا.

[1]- فضيل دليو واخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة 2003، ص16.
[2]- هشام بشير، الهجرة العربية الغير الشرعية الى أوروبا، أسبابها- تداعياتها، سبل مواجهتها: تاريخ الاطلاع 2021/04/29، 42: h18 عن : http://www.icata560rg/show3-php-page:show1phpd show ir :783 table :seeretariar.

والهجرة كمصطلح قانوني كما يوضحها القانوني الدولي العام هي انتقال الافراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها.. وهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من إقليمها وإليه، وهي تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية كمدى حق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من الدولتين المهاجر منها والمهاجر وغير ذلك.

كما تعتبر الهجرة الاغتراب أو الخروج من ارض إلى أخرى او الانتقال من ارض الى أخرى سعيا وراء الرزق، كما تعني حركة الانتقال فرديا كان ام جماعيا من موقع الى اخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان ام اقتصاديا ام سياسيا. فالهجرة هي عماية انتقال او تغيير لفرد او جماعة او بتغيير ارادتهم وانما باضطرارهم الى ذلك[1].

**2- ماهية الهجرة غير الشرعية.**

تعتبر الهجرة من أهم الحركات والظواهر الإجتماعية التي عنيت بالدراسات الحديثة بسبب مخاطرها ومأزقها السوسيولوجي على الأمن الداخلي للدول وأمن الشعوب، لما لها من أهمية في تحديد تكوين النمط البشري واخضاعه لتنظيم الردع القانوني داخليا وتنسيقا بين الدول الإقليمية.

**تعريف الهجرة غير الشرعية**

تعرف الموسوعة السياسية الهجرة بأنها كلمة تدل على الانتقال المكاني او الجغرافي لفرد او جماعة، أي هي ظاهرة اجتماعية تدفع الافراد الى ترك مقر سكانهم والانتقال الى مناطق أخرى. أما الهجرة غير الشرعية بانها الانتقال أو الحركة من مكان الى اخر أو دولة اجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل دول المستقبل، أي بعيدا عن الطرق الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا.

[1]- فضيل دليو واخرون، مرجع سابق، ص.17.

كما تعرف بانها: "كل الحركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون".

وحسب منظمة الهجرة الدولية هي: " التنقل العابر للحدود، والإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة" من خلال التعريفات السابقة يمكننا تعريف الهجرة غير الشرعية: انتقال الافراد من البلد الأم الى بلدان أخرى، بطريقة قانونية.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى حيث يعرف بانه انتقال فرد او جماعة من مكان الى اخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وبالتالي فهو ينطوي على دلالة مخالفة للقوانين والقواعد المعينة بالهجرة وحركة الافراد وتنقلاتهم بين الدول، فالمهاجرين الغير الشرعيين يدخلون البلاد بدون تأشيرات او اذن دخول مسبق او لاحق[1].

تكمن القوات المكلفة بحراستها من احتواء هذه الظاهرة بسبب قلة العدد وتتم هذه الهجرة عبر الحدود الساحلية باستخدام جميع وسائل النقل البحرية. وهنا يمكن القول أن الهجرة غير شرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولية أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل الى هذه الدولة عبر حدودها البرية او البحرية او الجوية او الدخول الى الدولة عبر احد منافذها الشرعية بوثائق او تأشيرات مزورة، وغالبا ما تكون الهجرة الغير المشروعة جماعية ونادرا ما تكون فردية[2].

تجدر الإشارة الى أن مفهوم الهجرة الغير الشرعية يعرف بمصطلح " الحرقة " وهو الأكثر تداولا خاصة عند الشباب، ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على امل ان يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال، كما يقصد بها الركوب السري او الهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلاد وذلك لوضع حد للمتبعات القضائية او الإدارية، كحل كما تعني أيضا المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية.

[1]- بولفير ليو واخرون، الهجرة الدولية: ماضيها حاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهاونة، عمان 1982، ص 3-5.
[2]- محمد فتحي عبد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2010ص54.

وانطلاقا من مجمل التعاريف السابقة يمكن القول انه من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة وهذا يعود الى تعدد المفاهيم، وبشكل عام فإن الهجرة غير الشرعية عبارة عن انتقال البشر من مكان الى اخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية او اقتصادية او اجتماعية او امنية[1].

**3-النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية:**

هناك عدة نماذج واطر تحليلية تحاول إعطاء المقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص سواء من قبل المختصين في مجال الاقتصاد، الامن الاجتماعي او الجغرافي.

**أ- نظرية النيوكلاسيكية:**

وتعود بداية هذه النظرية إلى نموذج" التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه wa.lwis اين حاول ان يجد تفسير للهجرة حيث أكدت مختلف الادبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الافراد الاقتصاديين كعامل مسير لحياة اقتصادية افضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

في التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة باقل الاثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على احداث فائض إيجابي يتاتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلدان الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مه احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل.

**ب-النظرية التبعية:**

إن التطور الرأس المالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة، ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي الى تبعية المحيط المركزي حيث تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من اشكال استغلال دول المركز للمحيط تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في

[1]-سناء العروسي، المغرب و تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية،كوأروبا : تاريخ الاطلاع: 2021/04/29: 41: h/19 عن http://www onewer.org/debatshow.art.asp.

الأجور، ومستويات المعيشة الموجودة بين الافراد في دول المحيط و المركز، وتعتبر الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دو المحيط الى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات، لان دول المحيط هي التي تتحمل وتفسر الهجرة وفقا لنظرية التبعية تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي فكثافة الهجرة يعود الى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة اكثر فاكثر، مع عدم قدرة أسواق دول المحيط على المنافسة.

**ج- النظرية الاجتماعية:**

السيسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السيسيولوجيا المعاصرة، ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو، تطور في اروبا فترة السبعينات، يدرس إثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج، وهو اتجاه نظري مهتم بدراسة ووصف وضعية الحشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر.

تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين مع التركيز على وضعية الاستغلال، التمييز الاجتماعي والثقافي وكفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، نطالبهم من أجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعية حقوق الانسان.

كانت الهجرة فيما مضى تتم دون قيد أو شرط وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت اروبا بحاجة الى أيدي عاملة لتدارك مخلفات دمار الحرب ولكن بعد اتفاقية شنغن وتشديد الحصول على التأشيرة للهجرة القانونية، فتح أبواب الهجرة غير المشروعة امام الراغبين في الهجرة ويقدر عدد المهاجرين في العالم ب 2.4 مليون شخص، أي ما يعادل 31 من سكان العالم، منهم نحو 37 من الدول النامية

هاجروا الة الدول المتقدمة، وما يقارب 60 من المهاجرين هم هجرات بين دول ذات مستوى تطور متماثل 3 من المهاجرين هم المهاجرون من الدول المتقدمة الى الدول النامية[1].

**ثانيا المقاربات الأمنية المفسرة للهجرة غير الشرعية:**

**1- مفهوم الأمن:** يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة التي لاقت اهتماما كبيرا ولا يزال يحتاج إلى إضافات ويخضع للمتغيرات ويتسع بتغير الأحوال الدولية، ولا زالت التباينات قائمة بين الباحثين والأكاديميين في مختلف مجالس المخابر الدولية والإقليمية في مفهومها العام وتحديد تعريفه الخاص.

**تعريف الأمن:**

قبل التطرق الى تحديد مفهوم الأمن ضمن السياقات المعرفية اللغوية، الشرعية والمعرفية التي ورد ضمنها تجنب الإشارة بداية أن هذا المفهوم يعد من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، فهو أحد أبرز المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، فهو أحد أبرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي لازالت تتم بالكثير من الغموض الأمر الذي جعله يفتقر الى تعريف محدد له يمكن تقديره بشكل قاطع.

وفي ذلك يرى باري بوزان أنه مفهوم معقد ينبغي لتعريفه الإحاطة بعدة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاءه بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

من هنا فان ضبط مفهوم الأمن يثير إشكالات معرفية نحددها فمائلي:

- أن دراسات الأمن مازالت جزءا من حقل العلاقات الدولية التي تتقاسمه العديد من المنظورات أو النماذج الارشادية المتنافسة بشأن القضايا الأنتروبولوجية والأيستمولوجية المعرفية.

[1]-علي بعد الرزاق حلبي، علم الاجتماع السكان، دار النهضة العربية، د.ط بيروت، 1984، ص146.

- أن التنامي الغير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر – الوطن – وتراجع السيادة الوطنية أمام فواعل لا تحمل الصفة الدولانية إضافة إلى الإعجاز الأثنو–نزاعي للبيئة الدولية وفقا لمتغير الهوية "كلها عوامل ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن.
- أم مفهوم الأمن يحوي بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها سواء من الناحية النظرية، أو بالاعتماد على البيانات والدراسات الأمبريقية.
- ان مفهوم الأمن لم يلق اهتماما أكاديميا جديا كالذي حظيت به مفاهيم كالعدل justice والسلام peace، والمساواة equality، الحرية freedom، رغم أن هذه المفاهيم لا تقل تعقيدا على مفهوم الأمن وحتى المحاولات الأكاديمية التي تحاول مقاربة المفهومّ أكاديميا تواجه معضلة تداخل المفهوم – أي الأمن – مع غيره من المفاهيم، كالتداخل الحاصل بين مفهوم القوة power، والأمن security ومحاولة هذا الأخير "فك الارتباط" بمفاهيم ظلت لفترة طويلة مرادفة له (المصلحة، القوة، صراع القوة...).[1]
- **مفهوم الأمننة:** تعتبر نظرية الأمننة عملية تكثيف الخطاب السياسي لإضفاء الطابع الأمني على موضوع ما، وتعتبر من بين أكثر الإسهامات الفكرية والنظرية لمدرسة كونهاجن للدراسات الأمنية، التي ظهرت في أعمال باري بوزان وأولي وايفر، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي لمرجعية أمنية قد تكون الفرد والجماعة والهوية والدولة، أي رفعها من السياسة العادية للدولة إلى الحالة الاستثنائية في تأمين الكيان محل التهديد، الذي يحرك على أساسه القرار السياسي من أجل المصالح القومية والإستراتيجية خارج

[1]- محمد الأمين البشري، الأمن العربي المقومات والمعوقات، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص28.

حدودها الجغرافية، والأمننة بمفهومها المعاصر تؤكد من خلال مشكلة معينة أنها تشكل تهديدا وجوديا بفعل الخطاب الأمني الرسمي من أجل التدخل العسكري.[1]

**-الأمن لغة واصطلاحا:**

الأمن في اصطلاح اللغة العربية، وكما جاءت معانيه في القرآن الكريم هو ضد الخوف الذي هو الفزع "فهو الطمأنينة بعدم التوقع مكروه، في الزمن الحاضر والآتي وضده: الخوف الذي يعني الفزع وفقدان الاطمئنان فأَمِنَ، يَأْمَنُ، أمنًا وأَمَان،، اطمئنان ولم يخف فهو آمن[2].

هذه المقابلة بين الأمن والخوف نجدها شائعة في الآيات القرآنية التي ورد فيها مصطلح الأمن: **"وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾" الآية 55 سورة النور.**

فالإيمان والعمل الصالح، وإقامة النظام الاستحلاف في عمارة الأرض، وتحقيق شروط التمكين الإنساني لهذا النظام هو سبيل استبدال الأمن بالخوف.

وفي القرآن الكريم كذلك: **"وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾" سورة النساء الآية 83.**

[1]– نور الدين دحان وهشام دراجي، خطاب الأمننة الكلية وإشكاليات التدخل والسيادة في العلاقات الدولية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 41.

[2]- فريحة لامية، الاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة للهجرة غير الشرعية نموذجا، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التخصص– سياسة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ص–ص 41-40

**الأمن اصطلاحا:**

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة بقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى، وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها في الاعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك الى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

وقبل التفصيل في جوانب مفهوم الأمن وتطوره نورد جملة من المعرفيات التي تدرج ضمن المنظور التقليدي (الضيق) للأمن.

**تعريف الموسوعة السياسية:**

الامن القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ظهور خارجي أو انهيار داخلي.

**تعريف دائرة المعارف البريطانية:**

الأمن هو حماية الدولة من السيطرة عليها بواسطة قوى أجنبية.

- **تعريف ولتر ليبمان « walter lippman »:**

"إن الأمة تبقى في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة- لو تعرضت للتحدي- على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب كهذه.

**في السياق ذات أورد « arnold wolfers » في كتابه:** National is ambigous a symbol

- **تعريف الأمن المجتمعي:**

تعتبر نهاية الحرب الباردة مرحلة مهمة حيث شهد العالم تحولات عميقة افرزت تهديدات اهمية جديدة وخطيرة كالإرهاب الدولي الجريمة المنظمة الهجرة غير الشرعية وهكذا انتقل الصراع من دولي الى صراع داخلي على إثر هده التغيرات برز مفهوم الامن المجتمعي في اطار الدراسات الامنية والدي يعني تحديد الشكل الدي تتهدد فيه مكونات المجتمع بالشكل الدي يدفعه الى استدام الداخلي وهنا يعرف الامن المجتمعي بانه قدرة مدتمع ما الثبات على سماته الاساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية فعندما تحس مجموعة بالأمن غزاءة سلطة اقليمية او المجموعات التي تشاركها نفس الاقليم فان دلك يؤدي الى ما يسميه باري بوزان بالمأزق الامني المجتمعي ادا تصاعدت حدة المأزق الامني المجتمعي فان نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس والاستفادة من موارد معينة (كمخصصات الحكومة) الى السعي ازالة الطرف الاخر من الوجود.

بعد غياب الأمن المجتمعي بفعل عدة عوامل أهمها العولمة وكدا استبداد الأنظمة الحاكمة...بحيث أصبحت المجتمعات الغربية خصوصا عاجزة عن الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سيساق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة, وبهذا أصبح تطورها لا يتم في ظروف مقبولة وبالتالي ازدادت ظاهرة الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية.[1]

أن الإسلام قمح أفضل نموذج في الأمن الاجتماعي خلال حكمه للبلاد وبالأخص في عصر النبوة عصر الإسلام الأول أن المسلم يعيش في امن تام على حياته من أي اعتداد خارجي وكانت

[1] حنان بن عبد الرزاق تاثير المازق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة دراسة للنموذج الاسباني مند 1936 كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكر ة20

تمضي حياته بصورة وطيدة لا يعكر صفوها شيء من الجوع والعري أو الخوف من شيء سوى الخوف من الله سبحانه وتعالى الذي هو القاعدة الزمنية التي يقوم عليها الأمن الاجتماعي.

فمن يخف الله لا يعتدي على أحد ولا يسبب قوة أحدا في حياته أو رزقه أو أهله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أصبح وأمسى وعنده ثلاث قعد تمت عليه الندامة في الدنيا، من أصبح وأمسى معافى في بدنه، أمنا في سرية عند قوت يومه فان كانت عنده الرابعة فقد تمت عليه النعمة في الدنيا والآخرة، وهو الايمان.

وعلى غرار دلك قال امير المؤمنين عليه السلام إن من النعم سعة المال وأفضل من سعة المال صحة البدن، وأفضل من سعة البدن سعة القلب.

ولو تجاوزت التجربة التاريخية للحكم الاسلامي وفتحنا من الامن الاجتماعي منم خلال المبادئ والاليات التي جاء بها الاسلام في هدا الموضوع وأسهموا فيه قديما وحديثا.

فقال الماوردي: اعلم ان ما به تصلح الدنيا حتى تصير احوالها منظمة وامورها ملتئمة ستة اشياء في قواعدها وان تفرعت وهي زين المتبع وسلطان قاهر وعدل شامل وامن عام وخصب دائم وامل فسيح.

فالأمن والاستقرار مظهران خارجيان لجملة عوامل دكرها الماوردي فرددها من جاء من بعده مثل: الامام محمود شلتوت حيث حلل في تفسير القران الكريم العوامل الباعثة عن الاستقرار والامن متخذا من كتاب الله اساسا لمنهجه الفكري، يدلنا واقع الحياة وتاريخ الاجتماع ان احتفاظ الامة بكيانها يرتبط بأمرين لابد منهما الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي.

والاستقرار الداخلي اساسه صلاح الاسرة وصلاح المال وقوة النظم التي تأسس بها في جميع شؤونها، والاستقرار الخارجي اساسه احتفاظ الامة بشخصيتها واستعداد لها لمقاومة الشر الذي يطرأ عليها و العدو

الذي يطمع فيها ولابد مع هذا وذاك من تقوية العنصر الروحي في قلوب ابنائها حتى يتحقق فيما بينهم التضامن والتعاون على السير في الامة في ضل تشريعها القوي العادل في سبيل الخير والفلاح والعزو المتعة، يعتبر القطاع المجتمعي احد الميادين الاساسية للأمن بمفهومه الموسع علاوة على الانشغال بقضايا الموارد البيئية ومشكلة الديمغرافية من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي () الذي يمثل احد القطاعات الأمنية الأربعة يرتبط حسب الباحث البريطاني باري بوزان بالتنمية المستدامة لمختلف الأنماط والقوالب التقليدية الأولية للغة والثقافة، الدين والهويات الوطنية والعادات والتقاليد.

# الفصل الثاني

## تمهيد

إن حركة الهجرة التي تكون كنتيجة سببية لانعدام الأمن لمختلف جوانبه السياسية، الاقتصادية الاجتماعية في بلدان ومجتمعات المصدرة، تؤدي وفقا لأثار لعبة الدومينو في إطار العولمة والاعتماد المتبادل لانتشار أمني متعدد المجالات الحيوية في مجتمعات وبلدان الاستقبال، وباعتبار أن الجزائر مستقطبة من قبل المهاجرين الأفارقة غير القانونيين فان أمنها المجتمعي عرضت للعطب والتهديد، وبذلك اصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين الهواجس الأمنية التي تؤرق الدول وتزيد من مأزق الجغرافية السياسية الإقليمية وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي.

## الفصل الأول: الهجرة الغير الشرعية، أسبابها، انعكاساتها.

### المبحث الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية بأبعاد أمنية ومشكلة حقيقية تكمن تداعيتها حول البيئة الأمنية والمجتمعية في الدولة، وأصبحت هاجسا مقلقا لدى الكثير من الدول المصدرة والمستقبلة لأجل ذلك تعززت الدراسة بالاهتمام بأسباب المحفزة للهجرة غير الشرعية.

#### المطلب الأول: أسباب الهجرة غير شرعية.

**1. الأسباب السياسية.**

خاصة بعدم استقرار، وغياب الأمن في الدولة الأم ناتج عن الحروب والنزاعات والصراعات الداخلية المؤدية الى الاستبداد وغياب الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الانسان، وغياب العدالة والمساواة، الأمر الذي يفرض على المواطنين الهجرة من موطنهم الأصلي الى دول أكثر أمنا واستقرار.

كما تعتبر المواطنة على العلاقة والرابطة القانونية التي تربط الفرد والدولة وتحدد هذه العلاقة بواجبات الفرد تجاه الدولة والحقوق التي يتمتع بها داخلها.

تشكو دول العالم الثالث من الحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الانسان واحترام الحريات العامة. بحيث يتولد لدى الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي ، والرغبة في البحث عن ملجأ.[1]

شهدت المنطقة العربية سلسلة من الأحداث والصراعات الأحداث والحروب التي جعلتها من بين أكثر المناطق توترا في العالم، فقد شهد العراق مثلا في العشرين عاما الماضية من بين أكثر الحروب ضراوة في العقود الأخيرة هما حرب الخليج الأولى والثانية وبعد ذلك الغزو الأمريكي للبلاد في عام 2003 م وفي لبنان ما ان انتهت الحرب الأهلية التي دامت أكثر من عقدين في الزمن حتى وقع في الحرب مجددا في الحرب 2006 م إثر العدوان الإسرائيلي عليه وفي المغرب العربي شهدت الجزائر أثناء التسعينات القرن الماضي عشرية السوداء، أما السودان فمازال يعاني حروبا في جنوبه وغربه وما تشهده بعض البلدان العربية في الآونة الأخيرة من زعزعة النظام ونشوب ثروات شعبة من أجل اسقاط النظام وكل ما

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية تحديات الامن الإنسان في الدول العربية، نيويورك،2009.

تبع ذلك من نشوء جماعات إرهابية وانعدام تام للأمن والاستقرار ويضاف الى جميع هذه الحالات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفي ظل هذه الأوضاع السياسية وغياب أمن الانسان الذي يشكل احدى ركائز التنمية تواجد شرائح مجتمعية متعددة لاسيما الشباب آفاق مسدودة لذلك يلجأ الشباب الى الهجرة سواء الشرعية او غير الشرعية سعيا وراء الأمن والسلامة[1].

## 2. الأسباب الاقتصادية:

التباين الاقتصادي بين الدول المصدرة والجاذبة للمهاجرين، نظرا لتذبذب وندرة التنمية في البلدان الأصلية مقارنة بالبلدان المستقبلة وهذا ما يدفع المواطنين للهجرة بحثا عن الرفاهية بسبب الفرق في المستوى المعيشي والاقتصادي عاملا أساسيا في تحفيز الإنسان في دول المختلفة الفقيرة للانتقال الى الدول المتقدمة سعيا وراء الحياة الرغيدة، كما أن تتابع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وتنوعها أدت الى تقليص الطلب على العمالة الأجنبية، حيث لجأت العديد من الدول المتقدمة الى فرض قيود وضوابط صارمة على الهجرة اليها على غرار ما أقدمت عليه دول أوروبا الغربية خلال تسعينيات القرن الماضي مما أجبر الآلاف من الأفراد الى انتهاج أساليب غير الشرعية لهذا يمكن القول أن الهجرة الغير الشرعية للوصول الى هذه الدول لهذا يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية في جانب منها تقود لسيادات الصنع، تشديد الرقابة عليها من قبل الدول الكبرى[2].

إن عدم استقرار التنمية في البلدان للمهاجرين يرجع الى اعتماد اقتصادها أساسا على الفلاحة والمحروقات وكلها لا يضمن الاستقرار نظرا لارتباطها بعوامل الطبيعية وأوضاع السوق الدولية المتغيرة، وعدم وجود التوازن بين المدن والأرياف بالإضافة الى السياسة المتبعة من قبل المصدرة أو الطاردة خاصة حديثة الاستقلال كدول المغرب العربي الكبير لعدم الاهتمام بالنشاط الاقتصادي، وتفصلها تدريجيا من الالتزامات الاجتماعية التي صارت عليها منذ الاستقلال كالخدمات الاجتماعية.

وهكذا لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا ودافعا قويا محركا للهجرة غير الشرعية، وهكذا فإن مستوى المعيشة في المجتمع تقيس درجة ارتفاعه بدرجة رعاية المجتمع للأعضاء الداخلين في تكوينه، ولكن هذا العامل ليس منفردا إذ يعمل بالتضامن مع العوامل الاجتماعية، وعوامل أخرى.

[1]- فايزة بركان، آليات تحدي الهجرة غير الشرعية، جامعة حاج لخضر، باتنة، قيم الحقوق، سنة 2012/2011 ص54-55

[2]- سليمان أحمية، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، مركز الجامعي الحاج أخموك، تمنراست 2010، ص01.

إن انخفاض الدخل الأسري عامل من عوامل الانحراف، فالفقر المتزايد (سواء كان فقرا حقيقيا أم نسبيا)، فهو يدفع الناس الى الانتقال بحثا عن العمل فصور الحياة الأفضل في سائر الأماكن في العالم تصلهم وتجذبهم من خلال جميع وسائل الإعلام[1].

### 3. الأسباب الاجتماعية:

زيادة نمو السكاني وظهور عجز في تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن كالسكن، الشغل والخدمات الاجتماعية، كما أن للنمو الديمغرافي أثر على حجم السكان الناشطين، وبالتالي على سوق العمل، فزيادة طلبات العمل أمام قلة مناصب الشغل يؤدي الى تفشي ظاهرة البطالة التي تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، فعدم قدرة سوق العمل الوطنية تأمين هذه الطلبات على العمل يدفع الأفراد للهجرة الى الخارج بحثا عن فرص العمل، فانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة الفقر الشديد وظروف العمل السيئة تدفع المواطن الى الهجرة بحثا عن مورد رزق لتوفير حاجياته الأساسية، بالإضافة الى الصور النمطية للمهاجر (المقيم في الهجرة) الذي يعود الى بلده الأصلي وآثار العيش الرغيد بادية عليه، حيث تبدو عليه مظاهر الراحة وحسن التمظهر بالنسبة للبيئة الاجتماعية التي انطلق منها وعاد اليها ( الباس الأنيق، السيارة الفخمة، الهدايا التي يحملها معه وامتلاك العقارات) كلها مظاهر تروج للهجرة ولو بطريقة غير شرعية، كما أن الاغراءات التي يقدمها العلم المعاصر من خلال وسائل الاعلام والذي يبرر مظاهر التقدم ومستوى الخدمات التي يتلقاها المواطنون في الدول المتقدمة، يولد الرغبة في الهجرة لدى الشعوب الفقيرة[2].

كما يرى "مارشال" أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه ويرى " فير تشايلد fairechild" إن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع، أو الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وينجم عن ظروف المجتمع، أو البيئة الاجتماعية ويتقدم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه.

[1]- بورزق أحمد، أسباب الهجرة الغير شرعية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 9، ص288.

[2]- عصام توفيق قمر، عبير عبد المنعم فيصل، سحر فتح مبروك المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر، ط01، عمان 2008م، ص22.

وهاتان الناحيتان في أغلب الأحيان، ففي الحالة الأولى يمكن أن تدخل تحتها كل النقائض والفشل في التوافق الذي يصيب الأفراء والأسر والجماعات الصغيرة كل النقائض والفشل في التوافق الذي يصيب الأفراد والاسر والجماعات الصغيرة التي يمكن ردها الى ظروف البيئة التي يعشون فيها، ويضرب مثلا عن ذلك بالجريمة وأما المشكلات التي تظهر في الحالة الثانية، فهي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها[1].

**المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية على الجزائر.**

**1. الأسباب الجغرافية والديمغرافية.**

إن البيئة القاسية من حيث الحرارة، والجفاف، والتصحر، والكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل، والمجاعة، وانتشار الأوبئة، كلها أسباب من مشاكل مثل (أثيوبيا – الصومال– تشاد – السنيغال) الذي تسبب موقعها الجغرافي في خسائر فادحة بالقطاع الزراعي قدرت حوالي 140 مليون دولار عام 2000، وانخفاض الإنتاج الزراعي في دولة أخرى نتيجة الاستخدام السيء والبدائي للأراضي الزراعية، خاصة في الجزائر، فأصبحت بذلك التربة فقيرة، بالإضافة الى تقاعس الدولة أو الجهات الوصية على ذلك في تأدية الواجب الموكل اليها لتأمين العناصر التي تحتاجها المحاصيل الزراعية وخلاصة القول أن أبرز الشواهد على نمط الهجرة غير الشرعية هي هجرة الحرب والأفارقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الى الدول الأوروبية والتي انتشرت ولازالت خلال السبعينات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين هذا عامة أما من الجانب الجزائري وترغم الى الدور المحتشم للدولة، الا أن ظاهرة الهجرة الغير الشرعية تفاقمت في الآونة الأخيرة خصوص هجرة الشباب الجزائري وتفيد إحصائيات قيادة حراس سواحل الجزائرية أن سنة 2007 تم إحصاء حوالي 10782 مهاجر، وحوالي 1500 شباب هاجروا لأوروبا سنة 2015 كل ذلك يتم بالغمرات التي يخوضها في عرض البحر من أجل الوصول الى الضفة الشمالية من البحر المتوسط ودون مراعاة المخاطر التي تؤدي بثلثي 3/1 هذا الشباب إلى الموت فـــــي عرض البحـــــر ودون أي اهتمام [2]، إضافة إلى القرب السواحل الجزائرية من سواحل فرنسا وإسبانيا.

[1]- فايزة بركان، المرجع السابق ص12.

[2]- محمد أمين ستي، دراسة حول الهجرة فير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي "تاريخ الاطلاع :2021/04/21 23:17 على الرابط http://smsnimedamine.maktoobblog.com.categor

### 2. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

هذا الدافع من أهم الأسباب للهجرة غير الشرعية، فمعدل دخل الفرد السنوي في الجنوب المتوسط 4000 دولار فالتالي فان دول الجنوب من بينها الجزائر، تعاني من عجز متواصل في موازين مدفوعاتها، وعدم القدرة على تغطية النفقات خاصة أن أغلب اقتصاديات هذه الدول يعتمد أساسا على الزراعة التقليدية التي ترتبط بالظروف المناخية والامكانيات المادية التي تساعدها على التصدير، بالإضافة الى تزايد المديونية وما يوافقها من عدم القدرة على تغطية النفقات خاصة أن أغلب اقتصاديات هذه الدول يعتمد أساسا على الزراعة التقليدية التي ترتبط بالظروف المناخية والامكانيات المادية التي تساعدها على التصدير، بالإضافة الى تزايد المديونية وما يوافقها من عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة، وللحد من تفاقم الظاهرة البطالة وانتشار الحالات الاجتماعية المتردية وانعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة في الجزائر دون غيرها ورغم المجهودات المبذولة، وذلك نجد أغلب الشباب يتجه الى الهجرة الغير الشرعية، بسبب فقدان الأمل في إيجاد فرض العمل سواء في تخصصهم أو في غير التخصص، فالبطالة شبح يطارد الشباب، كما أصبحت المعيشة صحبة لما يقابلها من ارتفاع متزايد في الأسعار وانخفاض في مستويات الدخل وهنا يتضح الفرق الشاسع بين الدول النامية والمتقدمة[1].

كما ان الدول الجنوبية ومن ضمنها الجزائر تشهد ارتفاعا وتقدما في عدد السكان حيث يتوقع أن تبلغ سنة 2025م حوالي 23% وهي قابلة للارتفاع في نسبة الولادات على مستوى دول الجنوب، أدى ذلك الى فقدان السيطرة على نموها والتناغم بين النمو الديمغرافي والاقتصادي، كما يعب التعليم دور كبير في تكوين شخصية الفرد وثقافته واقيا من الانحرافات، ولهذا فان الانقطاع ولهذا فان الانقطاع المبكر عن الدراسة من شأنه أن يجعل الشباب ينتمي الى الفئة الضعيفة والمهزوزة في المجتمع الفاقدة للسيطرة بحيث يقف عاجز عن تحقيق أحلامه ومتطلبات حياته اليومية، وبالتالي يولد لديه شعور بالإحباط يسهل الانقياد الى شتى أنواع الظواهر والتي من أهمها الهجرة غير شرعية فالإمكانيات المحدودة للجنوب عامة وللجزائر خاصة وعدم القدرة هذه الأخيرة على توفير المرافق الضرورية لشبابها مما دفع بهم للسفر الى بلدان

[1]- عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأور ومتوسطي" العوامل والسياسات "مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 03، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ماي 2008ص15.

الشمال بطريقة غير شرعية، وذلك لتحقيق طموحاتهم المرتبطة متأثرة بالمجتمع الغربي مع عدم وعيهم بالصعوبات التي يمكن أن يتعرضوا لها حيث أن قناعتها مبنية على فهم خاطئ للوضعية الصحية[1].

### 3. الأسباب السياسية والأمنية.

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي اددت الى تسارع وتيرة الهجرة غير شرعية حتى أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش فالعوامل السياسية والأمنية تعد من أهم العوامل الدافعة للعديد من الهجرات على مر التاريخ.

إن الظروف التي مرت بها دول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر، من احتلال الذي حل بها، وعدم الاستقرار ومواكبتها لركب التقدم، ووصول فئات المعينة الى السلطة جعلها تأخذ في السيطرة والتحكم وتعمل على توجيه الاقتصاد والإدارة بما يتماشى مع أهدافها، وعليه يقع التصادم بين هذه الفئة المسيطرة وبين رجال العلم والمثقفين، بالإضافة الى هذه الأوضاع انعكست على مكانتهم الاجتماعية وأحوالهم المعيشية مما كان سبب في الهجرة، فمع وجود الاضطرابات السياسية والشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات الى الهجرة يعد عدم الاستقرار الناجم مطلقا من الأسباب الرئيسية للهجرة، بحيث يقصد المهاجرون المناطق الأثر استقرارا وأمن. ان دافع السياسي يعتبر من أهم العوامل والدوافع المؤثرة بشكل رئيسي في الوقت الحاضر، هذا مثل ما حدث في الجزائر من حروب أهلية ونزاعات في التسعينات القرن الماضي، وهذا يمثل انتهاك حقوق الانسان، وظاهرة الفساد السياسي، وعدم تقدير الكفاءات العلمية والسياسية.

كما أنه اعتبار منطقة جنوب المتوسط وخاصة منطقة المغرب العربي منطقة عبور الرئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من افريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالجزائر والمغرب وتونس وليبيا تعد نقطة عبور رئيسية الى اسبانيا فبر مضيق جبل طارق للمهاجرين القادمين من افريقيا السوداء، حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة، وذلك بسبب النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية التي تعاني منها هذه الدول، والتي تشكل واحدة من أكبر العوامل التي تصنع هجرات الأفارقة باتجاه منطقة المغرب العربي ومن ثم الى الضفة الشمالية للمتوسط.

[1]- محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2000 ص42/41.

## المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة الغير الشرعية

### المطلب الأول: آثار الهجرة غير شرعية بالنسبة لدول الانطلاق والمستقبل.

باتت قضية الهجرة الغير المشروعة مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر مقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال افريقيا، وكذا الهجرة عبر الحدود المكسيكية الأمريكية، ودول الخليج العربي التي تعاني أيضا من تيارات الهجرة غير المشروعة اليها وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على هذه الدول:

وقد تجلى الاهتمام بظاهرة الهجرة على عدة مستويات، ففي الدول الأوروبية بدأت خطط مكافحة الهجرة غير المشروعة على أشدها لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين والتي أصبحت تمثل خطرا اجتماعيا وثقافيا يثير نوعا من القلق بين سكان هذه البلاد، وأخذت تصدر تشريعات مشددة لتنظيم وتحجيم الهجرة كما حدث في فرنسا لضمان اندماج الأسر المهاجرة في المجتمع، كما اهتمت الأمم بالمشكلة وأصدرت تقريرا خاص عن (الهجرة الدولية والتنمية- مايو 2006م)[1].

وفيما يلي نتناول باختصار تلك الآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة الغير المشروعة.

**1. الانعكاسات الاقتصادية.**

تحدث الهجرة –سواء مشروعة أو غير مشروعة– من الناحية الاقتصادية تأثيرات متنوعة بين الإيجابية والسلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة أو المستقبلة لها.

**أ. بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة.**

هناك آثار إيجابية حيث أصبحت هذه الأيادي المهاجرة هي القوة المنتجة والمثمرة في اقتصاديات هذه الدول، والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة لديها، مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي حقق بالضرورة ازدهارا ورفاهة لمجتمعاتها.

مع ذلك فإن الأمر لا يخلوا من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلة متمثلة في تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول لعدم توافر فرص عمل لأبناء الوطن نفسه، إما لتزايد أعداد المهاجرين، وإما لتميزهم وتفوقهم في الكثير من الأعمال والحرف وتمكنهم بالفرص التي تتاح لهم. على أنه ينبغي أن نشير

[1] - عبد الفتاح بيومي حجازي، الجريمة في عصر العولمة، دار الفكر الجامعي، د ط، الإسكندرية، 2008، ص2.

الى أن الدول المستقبلة للهجرة غالبا ما لا تعرف بالدور الإيجابي للمهاجرين، كما لا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها، ولا تسعى الى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعشون فيه، والأخطر أنه في السنوات الأخيرة. لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م تحولت النظرة الى هؤلاء المهاجرين بوصفهم خطر على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل.

**ب. بالنسبة للدول المصدرة للهجرة.**

فان إيجابيات هذه الظاهرة بالنسبة لها تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق عليها من مواطنيها المهاجرين، والتي تسهم بالتالي في عملية التنمية الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة لباقي السكان، وفي هذا المجال تشير البيانات الى أن تحويلات المهاجرين الى أوطانهم بلغت عام 2005م نحو 2000 مليار دولار، وذلك بخلاف غير رسمية التي تصل الى ضعف هذا المبلغ.

ومع ذلك فان للهجرة آثار سلبية عديدة على الدول المصدرة، يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن ارتفاع أعداد المهاجرين وخاصة من الحرفيين والمزارعين يؤدي الى حدوث ندرة في الكفاءات والمتميز في هذه المجالات وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه البلاد.
- كما يؤدي هذا النقص في العمالة الماهرة– من ناحية أخرى – الى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات، الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات.
- وتؤدي هذه الهجرة أيضا الى احباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة، وفقدان حافز ليها على التقدم والتطوير، بل وقد يصل الأمر الى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بينهما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.
- ويشير البعض الى سلبية أخرى تتمثل في أن بعض المهاجرين هجرة غير مشروعة قد يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية، مما يؤدي مع مرور الوقت الى فقد هؤلاء مهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات
- وأخيرا فإنه على الرغم مما تجلبه القوة المهاجرة من تحويلات مالية الى بلد الأم تفيد في عمليات التنمية كما بينا في إيجابيات غير أن هذا الأمر لا يخلوا من السلبيات تتمثل فيما يلي:

- أن هذه التحويلات لا تذهب بالضرورة الى قنوات الاستثمار الإنتاجية ولكنها غالبا ما تذهب الى المجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقة.

- التقلبات التي قد تحدث في قيمة التحويلات من نسبة الى أخرى، مما يؤدي الى عدم استقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة.
- دور هذه التحويلات في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي[1].

**2. من ناحية الاجتماعية.**

يرصد الاجتماعيون المحللون عديدا من السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير المشروعة، سواء في البلاد المستقبلة للهجرة أو المصدرة لها. وقبل أن نعرض لهم السلبيات ينبغي أ، نشير إلى حقيقة مؤداها أن 90% من المهاجرين هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20–45 سنة، مما يترتب على وجود هذه الفئة في بلد المهجر الكثير من التداعيات، كما يترتب على غيابها عن أوطانها سلبيات عديدة أخرى وفيما يلي عرض لأهم هذه السلبيات[2].

**أ. بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة.**

**ظاهرة الزواج من الأجنبيات:** نتيجة البحث المهاجر الغير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له وجود الأمن داخل الدولة، وغالبا ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب يتلوه الطلاق، ومن ثم تظهر مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل... ثم ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء.

- زيادة نسبة الذكور في بلد المهجر تثير بعض المشكلات المتمثلة في تكدس المسكن بكثافة من الذكور مما يولد ميلا للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي.

**ظاهرة الأقليات:** الذين يتواجدون في أماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة ويتوجهون تدريجيا نحو محاولة إثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم، بالطرق المشروعة وغير المشروعة التي قد تصل أحيانا الى درجة العنف والتدمير.

**ب. بالنسبة للدول المصدرة للهجرة:**

- غياب الزوج عن المنزل الزوجية، يفقد الأطفال الموجه الرئيسي في تربيتهم مما قد ينجم عنه نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقيا وسلوكيا.
- تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن منزل الزوجية.

[1]- عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض،2008 ص81.
[2]- منتصر حمادة، المهاجرون برسم الصوت، قضايا الترهيب وسفراء، خلايا النائمة متحصل عليها من:
http://www.al.majalla.com/listmvajacha.asplbidem

- إحساس الزوج –لدى عودته– بالغربة بين أفراد بين أفراد أسرته نتيجة لضعف العلاقة وفقد الإحساس بالأبوة، كما قد يجد نفسه مسلوب الشخصية أمام زوجته التي أصبح أكثر قوة داخل الأسرة.
- تأثر معدلات الخصوبة لدى الرجال المهاجرين نتيجة العمل في أعمال ضارة بالصحة وذات تأثير سلبي على مستوى الخصوبة (المناجم والمحاجر وغيرها) وفي المقابل قد ترتفع معدلات الخصوبة بالنسبة للرجال الباقين في بلادهم ويفشلون في الهجرة، وترتفع دخلوهم ويزداد إقبالهم على الانجاب لتوافر الموارد المالية.
- إضافة الى ظهور الأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور صحة، البيئة، وتنتشر الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعرة.... الخ.
- دخول عادات غربية على المجتمع، وظهور قيم الجديدة وثقافات دخيلة مثل: التسول والتسكع والبطالة.
- مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.
- ترسيخ قيم دولية، العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين.[1]

**3. من الناحية الأمنية.**

يشكل هاجس الأمن المشكلة الأكبر والأخطر كلها، حيث تزيد الظاهرة من حدة معدلات الجريمة وتنوعها وتزيد من خطورتها عند عدم التعرف على مرتكبها فقد تساعد الهجرة غي الشرعية على دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزعزعة أمن الدول كما قد تؤدي الهجرة غير المشروعة الى ظهور الأفكار المتطرفة وغير ذلك من الجرائم التي يرتكبها المهاجر غير الشرعي كالسرقة في حال لم يتمكن من الحصول على مال لسد أبسط حاجاته، أو الانخراط في شبكات الدعارة، أو ترويج المخدرات، أو الى أعمال إرهابية وإجرامية أخرى.

ويشير الدراسة الى تهريب البشر يعد خطرا على الأمن الوطني والسياسي فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، أما أدى الى ظهور خلايا إرهابية لإحداث غلاغل ونزاعات للدول المستقلة[2].

[1]- عثمان الحسن محمد نور، مرجع سابق ص82.
[2] - سعيد الدوني، الهجرة غير الشرعية، الطبعة الأولى، نهضة مصر، مصر، 2007، ص29.

**أ- بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة:**

تهديد الأمن العام، المتمثل في ظوهر العنف والتدمير من الأقليات، والمظاهرات والاضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل.

تزايد جريمة الاتجار بالبشر، من خلال عصابات المافيا التي تشغل رغبة – المهاجرين في الهجرة للخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي.

**ب-بالنسبة للدول المصدرة للهجرة**

انتشار مكاتب التسفير الوهمية، التي تمارس عمليات النصب والاستقلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المقرر بهم.

ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد، التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير المشروعة.

ظهور جرائم التهريب وعمليات الاستيراد والتصدير مع التهريب من الضرائب والشيكات بدون رصيد والغش التجاري، وغسل الأموال وتزييف العملات والاتجار في المخدرات، وكلها جرائم تعوق عملية التنمية في البلاد[1].

فخلال ستة أشهر الأولى لسنة 2005م استطاع رجال الدرك الجزائري توقيف 3234 مهاجر غير شرعي من أصول إفريقية، حيث مثل 2244 منهم أمام القضاء، وأشارت السلطات الجزائرية أن نسبة المهاجرين الأفارقة الغير شرعيين قد ارتفت 9.6 % عام 2005 مقارنة بالسنوات السابقة.

والمخاطر الأمنية التي تشكلها هذه الظاهرة على الدول المغاربية تتمثل أساسا في عمليات التهريب (مخدرات- سجائر – كحول – بنزين – مواد غذائية) التي يقوم بها هؤلاء سواء أثناء رحلتهم نحو القارة الأوروبية أو عند سعيهم للاستقرار في الدول المغاربية بعد فشل محولاتهم للوصول للضفة الشمالية بالإضافة الى مخاطر انتقال الأمراض والأوبئة والتأثير على التركيبة السكانية للبلدان المغاربية خاصة في الجنوب وإثارة مشاكل حدودية فيما بين الدول.

يعد التجار بالبشر نوعا من العبودية الحديثة وهي في واقع الأمر جريمة ضد الانسان ذاته وامتهان لكرامته بصورة تفوق كونها جريمة ضد الدولة والمجتمع، وتدخل جريمة الاتجار بالبشر ضمن مفهوم الجريمة المنظمة حيث تقوم بها عصابات احترفت الاجرام، وجعلت الجريمة محور نشاطها الذي تمارسه

[1] - عثمان الحسن محمد نور، مرجع سابق ص84.

ومصدر دخلها وأجرها الذي تتقاضاه، فهذه العصابات تمارس أنشطتها الاجرامية كعمل ووظيفة ومهنة تهدف من ورائها الى توليد تدفقات نقدية ضخمة وسريعة الحركة تقبل عبر وسائط متعددة ومختلفة[1].

### 4- آثار تلحق بالمهاجر نفسه.

يوصف شعور المهاجرين أنه يمر بخطوات متتالية أو ما يسعى اليه المهاجر الجديد هو مطالب الحياة من محاولة العثور على العمل، الحصول على المال، وإيجاد مأوى ثم يمر بمرحلة الشعور بالعزلة وعدم الانسحاب حيث تبدأ مرحلة الوصول النفسي ومن مظاهر هذه المرحلة، القلق والاكتساب، والانشغال الزائد بالذات، وأغراض نفس جسيمة والانسحاب من المجتمع مع بعض مشاعر العداء والشك، كما شعوره بالغربة والضياع، ويشعر الفرد بانزعاج وعدم الراحة، تستغرق هذه المرحلة شهرا أو شهورا عديدة، ثم تبدأ المرحلة الثالثة عندما يبدأ الفرد بالتكييف النسبي مع ما يحيط به، أو تتزايد مظاهر المرحلة السابقة، وتتضخم وينهار الفرد نفسي أو يصاب الفطام وطل هذا حتى إذا تكيف الفرد يربي لديه الشعور بعدم الانتماء.

والأخير مما سبقا يلخص الى أن المفهوم الحديث للهجرة ترتبط بتطور الأمم والقوانين الوطنية، والمواطنة رابطة تربط الفرد بدولته يمتلك بموجبها حقوق وتقع على عاتقه واجبات، وأحد حقوقه الإقامة في البلد الذي ينتمي اليه ولكن الإقامة المواطنين تتعرض لشروط مسطرة من طرف قانون الهجرة، وظهور الدول القومية جعل الهجرة قضية سياسية[2].

## المطلب الثاني: أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر.

الهجرة كخطر يمس أمن وسيادتهم وتساهم بشكل كبير في نقل بعض الآفات التي تهدد أبعاد الأمن وفقا لما حددته مدرسة كوبنهاجن، هذه الآفات لها تأثير واسع على المجتمعات الاستقبال والعبور وهو ما ينطبق على المجتمع الجزائري.

### 1-انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الاقتصادي.

الهجرة غير قانونية، بالرغم من كونها فرصة لتغطية النقص في اليد العاملة لدى المجتمعات المستقبلة لها، إلا أنها تشكل أحد الجوانب غير العسكرية المهددة للأمن فهي تؤثر على عدة مجالات بما

[1] - فايزة، بركان، مرجع سابق، ص59.
[2] - منتصر حمادة، المرجع السابق ص30

فيها اقتصاد الدول، خاصة لدى دول المقصد أو العبور، ذلك أن الأمن الاقتصادي بقضايا البطالة، الأمن، الأمن الوظيفي والفقر.

الاقتصاد أحد أبعاد الأمن الإنساني التي قد تمسها الهجرة فإذا انطلقنا من تفاسير المقاربات الاقتصادية حول حركة الهجرة المرتبطة بالدوافع الاقتصادية، فإن أغلب المهاجرين غير القانونين الأفارقة يأتون الى الجزائر للاستقرار بها والبحث عن فرص العمل بها، وهو ما أكدته أغلب الدراسات في دوافع هجرة الأفارقة الى الجزائر. فالهجرة غير القانونية وتداعيتها تبرز أساسا بسبب الوضع الغير القانوني للعمال المهاجرين حيث يظهر تأثير الهجرة غير القانونية من خلال خلق نسبة البطالة الجديدة تضاف الى الأصلية للبلاد المستقبلة، مما يؤدي الى خلق جو من الحساسية بين المواطنين الأصليين والمهاجرين على أساس أنهم ينافسوهم على مناسب العمل.

المهاجر الغير القانوني يساهم بشكل كبير في انخفاض الأجور لدى العامل الاصلي من خلال كلفة تشغيل المهاجر السري ومرونته في تقبل الأعمال الصعبة حسب احتياجات سوق العمل الأصلي وغالبا ما تكون منبوذة اجتماعيا والمتمثلة أساسا في قطاعات الفلاحة والبناء هذا الوضع يؤثر سلبا على العمال المحليين ويؤدي اما الى انخفاض أجورهم أو رفع نسبة البطالة في صفوفهم، فالهجرة غير القانونية من الناحية الاقتصادية لها فوائد عادة ما تكون في صالح أرباب العمل الذين يستفيدون من الوضع الغير قانوني للمهاجر.

إن وجود المهاجر في وضعية غير قانونية تجعله يرضخ الى شروط رب العمل وتجعله في تبعية لهم والقبول بالظروف القاسية التي يعمل فيها. وهو ما ينعكس سلبا على مواطني بلد المقصد، وهو ما ينطبق على المهاجرين غير القانونيين الأفارقة في الجزائر خاصة مع التواجد المكثف لهم في الناحية الجنوبية.

من بين آثار الهجرة غير قانونية على اقتصاديات الدول التي من بينها الجزائر كونها تشهد زيادة في حجم الهجرة من طرف المهاجرين الأفارقة غير القانونيين.

تعاظم المشاكل الاقتصادية من خلال استحواذ هؤلاء المهاجرين على الكثير من فرص العمل التي يحتاج اليها السكان الأصليين، ولذلك فهم يحدثون خلل في ميكانيزمات وآليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص في كثير من المجالات كالبناء والنظافة والحرف اليدوية وغيرها.

أصبح المهاجرون الأفارقة المتواجدون بالجزائر بصفة غير قانونية يشكلون قوة عاملة رخيصة يستفيد منها أصحاب المشاريع الاقتصادية خاصة في جنوب الجزائري ما جعلهم ينافسون الجزائريين على العديد من المهن خاصة في الولايات الجنوبية، كالعمل بالمطاعم، محالات الخياطة، الفلاحة، التلحيم بورشات البناء. لذلك فان أرباب العمل في الجزائر يميلون الى هذه الفئة من المهاجرين مقابل أجور منخفضة، بالإضافة الى تهربهم من الالتزامات القانونية التي تفرض عليهم دفع بعض المبالغ المالية.

يشكل التواجد غير القانوني للأفارقة في الجزائر تحدي بالنسبة للمواطنين الأصليين في الظفر بفرص العمل، وعموما فان أهم الآثار السلبية للهجرة غير القانونية على الجانب الاقتصادي والتنموي تتمثل فيما يلي:

- الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.
- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية.
- تزايد نسبة البطالة بين العمالة والهاشمية.
- الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية.
- انتشار المشاريع الوهمية.
- إحصائيات تزايد جرائم غسل الأموال.

**2-انعكاسات الهجرة غير قانونية على الأمن الصحي.**

يمثل الأمن الصحي للمجتمعات أحد الجوانب التي تمسها الهجرة غير القانونية، القارة الإفريقية باعتبارها منطقة تعرف انتشارا كبيرا للأمراض الخطيرة كالسيدا والملاريا، فان المهاجرين غير القانونيين يعتبرون ناقلا لهذه الأمراض. فالأمن الصحي من أبرز تحدياته نجد الأمراض المهددة للصحة وحياة الأفراد، وكذلك مدى إتاحة الرعاية الصحية للأفراد.

سجلت الجزائر ارتفاعا محسوسا في حالات الإصابة بالسيدا حيث بلغ عدد الحالات المصرح بها الى غاية 31 مارس 2011 (2298) حالة و(5087) حالة حمل فيروس نقص المناعة البشرية وتعد الهجرة والتنقل وفيروس نقص المناعة البشرية – الايدز – ظواهر عالمية رئيسية في الألفية الجديدة.

الجزائر حسب – برنامج الأمم المتحدة المشتركة– إندونيسيا– تصنف كبلد يعيش مع الوباء بنسبة 0.1 بالمئة حيث تعتبر الهجرة غير القانونية كأحد العوامل المساعدة في ارتفاع هذه النسبة.

إن توافد عدد كبير من المهاجرين غير القانونيين وما يحملونه من أمراض مستعصية وخطيرة أصبح يشكل تهديد وخطرا على صحة السكان، كما أن أغلب الإصابات بهذا الداء على مستوى الوطني سجلت بتمنراست إذ تشير الاحصائيات أن تمنراست في الفترة الممتدة ما بين 2005–2007 عرفت توافد بين 5000 و7000 مهاجر غير قانوني من الدول الافريقية كأوغندا غينيا، غانا ومالي، حيث أدى تزايد أعداد هؤلاء بالمنطقة القيام بأعمال وممارسات محظورة، كالنهب والسرقة وغيرها أن أخطر هو أقدام البعض من الحرقة الأفارقة على تنظيم شبكات مختصة في الدعارة نتج عنها تفشي مرض السيدا، تؤكد الأرقام المسجلة على مستوى ولاية تمنراست ذات كثافة سكانية المنخفضة أنه حوالي 195 شخص يحملون الفيروس، دون احتساب الحالات غير المسجلة أو تلك غير المصرح بها خاصة وأن رقم 195 مقارنة بعدد السكان يجعل ولاية تمنراست تحتل المرتبة الثانية على المستوى الوطني، وتعد ورقلة من بين الولايات المفضلة للمهاجرين الأفارقة غير القانونيين خاصة أحياء بسكرة والروسيات والدري، حيث وصل عدد المصابين بداء نقص المناعة المكتسبة أكثر من 837 حالة.

أبرز المظاهر السلبية للمهاجرين الأفارقة أنهم جلبوا الويلات للمجتمع الصحراوي، من خلال نقل مختلف مظاهر الفساد التي تؤدي الى انتشار الأمراض الطيرة كداء السيدا، داء حمى المستنقعات المتسرب عبر المناطق الحدودية الافريقية يعرف تفشي كبير هو كذلك، فقد وصل عدد المصابين في سنة 2011 الى 334 حالة بالرغم أن الجزائر وفرت محطتين للمراقبة الطبية وتشمل كل من منطقين تنزوشين وعين قزام، ومن عوامل ظهور هذا المرض فإن مصدرها النازحون من النيجر ومالي، والذين يساهمون كذلك في انتشار أمراض أخرى على غرار "الزهري" حيث سجلت حوالي 64 حالة إصابة خلال سنة 2012.

في التسويق وتزوير النقود وحيازة المخدرات، فمثلا خلال 2001 بلغ عدد القضايا في هذا المجال 643 قضية في ولاية تمنراست أغلب تركيبها من النيجر، مالي، البنغال، والكونغو[1].

جدول يبين أهم القضايا الأمنية التي تورط فيها المهاجرون لسنة 2001:

[1] - عبد السلام جاب الله، المرجع نفسه، ص73، 74.

| نوع القضية | عدد القضايا | المتابعة القضائية | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | إيداع | استدعاء | الطرد | |
| التزوير | 85 | 177 | 03 | 60 | 240 |
| الدعارة | 50 | 71 | 50 | 206 | 321 |
| الإقامة غير القانونية | 126 | 25 | 15 | 603 | 643 |
| السرقات | 70 | 69 | 14 | 14 | 97 |
| تكوين جمعية أشرار | 10 | 12 | 00 | 00 | 12 |
| تزوير العملات | 05 | 12 | 00 | 00 | 12 |
| التهريب | 10 | 10 | 01 | 15 | 26 |
| المخدرات | 10 | 24 | 00 | 01 | 24 |

المصدر: مجلة الشرطة عدد 20 مارس 2001 ص39.

من خلال الجدول يتضح أن المهاجرين غير القانونيين يتورطون في كل أشكال الجريمة والأعمال غير المشروعة التي تمس بأمن البلاد، وبالتالي تفاقم ظاهرة الهجرة غير القانونية من شأنها رفع من حجم التصرفات التي تزعزع أمن المجتمع[1].

### 3- انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن والمجتمع.

يرى "olé waever" أنه وكنتيجة للتحولات الدولية للفترة ما بعد الحرب الباردة فإن المجتمع معني بتهديد أكثر من دولة، وعليه انشغل الأفراد وارتبط خوفهم بالمواضيع كالهجرة، ضياع القيم الثقافية، فقدان

[1]- المصدر مجلة الشرطة عدد 20 مارس 2001 ص39.

نمط الحياة، وعيه فالأمن المجتمعي هو مفهوم نظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة كالتي تعاني منها افريقيا والتي من بينها الجزائر، ومن هذا المنطلق قدم "ويفر" الامن المجتمعي[1].

وإذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة السرية تظهر سريعا، فان الآثار الاجتماعية والثقافية يكون ظهورها تدريجيا وبصورة بطيئة بالآثار الاقتصادية، غير أنها تتعزز يوما بعد يوم وهو ما يخلف صعوبة في السيطرة عليها ومعالجتها في وقت ما، لأن تعامل المواطنين مع الأفراد لا يعرفون عنهم شيئا على المستوى الصحي والأخلاقي والديني والأمني يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية، كما تساعد الهجرة غير القانونية على تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية كانتشار المخدرات، الفاحشة، والقتل، الامر الذي قد يمس بالأمن الاجتماعي للجزائريين.

تكمن أهمية الأمن المجتمعي للجزائر في القدرة على الحفاظ على خصوصياته المرتبطة بثقافة اللغة وبعض الممارسات الوطنية والدينية، لذلك فان تواجد المهاجرين الأفارقة يحدث خلل في هذه التركيبة الثقافية والاجتماعية لأنهم ينقلون ثقافتهم، لغتهم، وعاداتهم التي ينبذها المجتمع الجزائري.

حيث تظهر هذه الآثار السلبية خاصة إذا كان المهاجر ينوي الاستقرار وهي السيم التي تيز أغلب المهاجرين الأفارقة، فأغلبهم يأتون الى الجزائر بغية الاستقرار والعمل بها، وعلى هذا الأساس فإن المهاجر يجد صعوبة في التعايش مع الثقافة الخاصة بهذا المجتمع والقدرة على التكيف مع العادات والتقاليد لهذه المجتمعات.

التوافد الكبير للمهاجرين الأفارقة على الولايات الحدودية للجزائر جعلهم يخلقون لأنفسهم أحياءا خاصة بهم على أطراف المدن، توصف والتي تدريجيا مع تحولات كما يسميه البعض بالمقاطعات أو الجمهوريات أو الامارات أين يفرض فيها المهاجرين قانونهم الخاص لدرجة أن السكان الفعليين أو أصليين للمدينة يجتنبون الاقتراب منها أو دخولها أو توخي الاحتكاك بسكانها حتى لا يتعرضوا للاعتداء، كما يساهم تواجدهم في تغيير التركيبة السكانية تدريجيا بالمطالبة بالجنسية خاصة عندما يستوطنون بالمناطق لوقت طويل وينجبون أطفالا على أراضيها، وتدريجيا يمتد ذلك الى التأثير على التركيبة اللغوية والثقافية من خلال مزاحمة الهوس اللغة العربية والتارقية.

[1]- عبد السلام جاب الله، مرجع سابق، ص77.

أدى تمركز أعداد كبيرة من النازحين على بعض الولايات الجزائرية خاصة الجنوبية الى أثار اجتماعية منها ما يتعلق بالمعتقد الديني وما يتبعه من خطر على وحدة الأمة، بالإضافة الى التأثير السلبي على القيم الأخلاقية للمجتمع والاخلال بالقيم الاجتماعية نتيجة الزواج المختلط.

لقد أثرت تداعيات الهجرة غير القانونية على الأمن المجتمعي لدول منطقة الساحل الإفريقي خاصة الجزائر والتي وصل فيها عدد المهاجرين غير القانونيين من المالي النيجر. بوركينافاسو والتشاد إلى ما يقرب تسعة ألاف شخص من جنسيات مختلفة.

وهذا تزامن مع الأزمات البنيوية التي تشهدها هذه الدول كالأزمة المالية وكذلك في إفريقيا الوسطى والحرب في ليبيا.

الهجرة الغير القانونية عادة ما يصحبها انتشار الجريمة المنظمة، يسجل هذه الخاصية بالولايات الجنوبية أين تكثر وتأخذ أشكالا متجددة وأبعاد خطيرة. فحسب التقارير مصالح الدرك الوطني فإنها تمكنت خلال 2011 عبر ولاية تمنراست من تسجيل عدة مخالفات وجرائم تورط فيها المهاجرين[1].

[1] فضيلة بودرويش، الشعب ترصد تطورات الجريمة المنظمة بالجنوب الجزائري، جريدة الشعب عام 2001/01/21 على الرابط www.djazairess.com/echaab/11927 تاريخ التصفح 2021/04/25

# الفصل الثالث

## تمهيد

جرّمت الجزائر في قوانينها التعديلية إلى إبراز نماذج وآليات إستراتيجية وطنية ووضع سياسة جنائية في تبني منظور أمني في العديد من الجوانب والمجالات في ضمان أمن وسلامة الحدود بتوظيف إستراتجية أمنية وقانونية تلزم فرض الردع والتنسيق مع الدول الجوار في احتواء الظاهرة وهو النسق الذي أدركته نظرية مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان.

## الفصل الثالث: آليات مكافحة الهجرة الغير شرعية بين القوانين الداخلية والدولية.

### المبحث الأول: الاستراتيجية الجزائرية الأمنية لمكافحة الهجرة غير شرعية.

حيث تبذل الجزائر مجهودا ملموسا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال عدة آليات، من أهمها:

### 1-المطلب الأول: الحراك الأمني الجزائري في أمننة الحدود الوطنية من الهجرة غير شرعية.

حيث تتبع الجزائر مجموعة من الاجراءات القانونية والتنظيمية والامنية وحتى الاقتصادية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل اساسا في:

**الفرع الأول:**

**1-الجوانب القانونية والتنظيمية:** إن حاجة الجزائر الى تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة دفعت بها إلى إجراء تغييرات على تشريعاتها وذلك بموجب القانون رقم 11/08 الصادر بتاريخ 25 يوليو 2008 و الخاص بشروط دخول واقامة وتنقل الأجانب في البلاد، حيث يسعى هذا القانون الى تلبية حاجة الجزائر توضيح طرق التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني مصمم وفق رغباتها في وضع حد لهذا التدفق، والذي تواصل مؤشراته السنوية في الصعود، وذلك من خلال التوسيع بشكل كبير من صلاحيات السلطة المعينة بمراقبة وضع الأجانب وتحديد مدة تأشيرة العبور المسموح بها، اضافة الى تقديم اجراءات ردعية صارمة يتم تطبيقها في حال مخالفة الشروط المذكورة في نص هذا القانون، منها الترحيل والطرق الى الحدود ومنها كذلك العقوبات الجنائية والمتمثلة في سجن والغرامة المالية.

في اطار التعديلات التشريعية التي تراكب التحولات التي يشهدها العالم، والرواج الكبير لظاهرة انتقال الشباب الجزائري الى اوروبا بصفة غير قانونية، استحدث المشرع الجزائري في قانون العقوبات ( بموجب تعديل 2009) المادة 175 مكرر1: دون الاخلال بالأحكام التشريعية الاخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبغرامة من 20.000دج الى 60.000 دج أو بإحدى

العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الاقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية او البحرية او الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة او اي وسيلة احتيالية اخرى لتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة او من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الانظمة السرية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الاقليم الوطني عبرمنافذ او اماكن غير مراكز الحدود. [1]

## الفرع الثاني.

**2-الجوانب الأمنية**: نظرا لما يثيره موضوع الهجرة غير الشرعية من مشاكل، فإن اغلب الدول ركزت على الجانب الامني كوسيلة لوضع حد لهذه المعضلة الخطيرة، وهذه المقاربة جسدتها الجزائر خلال تدعيم حدودها بطاقات بشرية وامكانيات مادية لتطويقها و حمايتها من التسلل عبره الى اقليم الدولة الجزائرية او الخروج منها بصفة ، حيث تم نشر قوات الشرطة الحدود على جميع منافذ الاقليم، كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني للديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو جهاز مركزي للقيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف و التنسيق. كما قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC والتي أوكلت لها مهمة البحث والتعرف ومتابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين اضافة الى الجهود الجبارة التي تقوم بها عناصر حرس السواحل في مكافحة جريمة مغادرة التراب الوطني بطرق غير شرعية عن طريق البحر، وهي ما يصطلح عليه في الجزائر "بحرقة"، والتي عرفت في الآونة الاخيرة انتشارا واسعا.[2]

ولتسهيل عمليات المراقبة يجب العمل على خلف تأشيرة قياس ملامح بين دول الجوار خاصة بالنسبة للدول الافريقية لتمكين القائمين على المراكز الحدودية من التعرف على حاكلها وحتى تصبح مانع معنوي لإفشال منتحل شخصية صاحب وثائق السفر، وادراج اجراءات دخول وخروج هؤلاء الاجانب

[1] خالد يودية، الردع القانوني، اخر اهتمامات المهاجرين غير الشرعيين، جريدة الخبر، العدد 689، الصادرة بتاريخ: 10 اغسطس 2016، الرابط الالكتروني WWW.ELKHABAR.COM

[2] الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث منشور في المدونة الإلكترونية،القانون الشامل الرابط الالكتروني: .http//droit7.blogspot.com/2013/10

باستعمال الحاسوب وربطه بجميع المراكز الحدودية لتسجيل دخول وخروج اي أجنبي واحصاء المقيمين غير الشرعيين وذلك بالتنسيق مع الادارات المحلية المدنية عبر تراب الوطن.

وقد لجأت الاجهزة الامنية الجزائرية مؤخرا الى تعزيز اجراءاتها لمكافحة هذه الظاهرة وذلك من خلال تامين السواحل والبحث عن الرؤوس المدبرة التي تقف وراء تهجير الجزائريين من اجل الاستيلاء على اموالهم حتى ولو كان مصير هؤلاء الموت في عرض البحر، كما ان قيادة القوات البحرية الجزائرية قد قررت مضاعفة عدد حرس السواحل المكلفين بمراقبة الشريط الساحلي، والعمل على عصرنة تقنيات المراقبة مثل الاستطلاع الجوي الذي يسمع بتقص اثار المهاجرين برا بحرا حيث تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الافراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.[1]

**الفرع الثالث: مصالح شرطة الحدود.**

لمصالح شرطة الحدود دورا هاما في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية، الجوية المتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

1-مراقبة حركة عبور الاشخاص والبضائع عبر الحدود.

2-مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.

3-مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم في حالة بحث أو فرار.

4-ضمان حراسة وامن الموانئ المطارات والسكة الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار اي حركة مشبوهة.

5- كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار ابعادهم وذلك بالتنسيق من مصالح الشرطة الاخرى كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مه المهاجرين غير الشرعيين.[2]

[1] الاخضر عمر الدهيمي: ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم يوم 8 فبراير 2010 بجامعة تايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية ص 4.

[2] الاخضر عمر الدهيمي المرجع السابق، ص 18.

ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني للديوان المركزي لمكافحة الهجرة الغير شرعية oclcuc وهو جهاز مركزي لقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة بالإشراف والتنسيق ومن مهامه:

أ-مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على ايواء الاجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

ب-مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.

ج-مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

د-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والاقامة غير الشرعية.

هـ-وضع استراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير شرعية.[1]

كما أنشأت الفرق الجهوي للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC ومن مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

1-التعرف والبحث والتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون إفراد شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين.

2-التعرف والبحث والتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون للأفراد المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.

3- التعرف والبحث والتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون الاجانب الذين هم في وضعية غير شرعية.

4-تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.

5-تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

6-المساهمة في تطبيق اجراءات ردعية ضد الاجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر ( الطرد والترحيل ).[2]

[1] الأخضر عمر الديهيمي المرجع السابق ، ص 19.
[2] الاخضر عمر الديهمي المرجع السابق، ص 19.

**المطلب الثاني: تفعيل المحرك الجزائري مع دول الجوار من مخاطر الهجرة غير الشرعية.**

تعتبر الجزائر القبلة المفضلة لدى هؤلاء خاصة بعد الاضطرابات التي عفتها تونس وليبيا، ونتيجة لتبني الدول الاوربية لسياسة امنية وأليات استراتيجية لوقف هذا النزيف البشري كغلقها لحدودها وتشديدها لإجراءات الرقابة على موانئها من جهة، وهذه جهة اخرى الانعاش الاقتصادي و التنموي و الاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة، هذان العاملان كان لهما الاثر البالغ في تحول الاراضي الجزائرية من منطقة عبور إلى منطقة إقامة واستقرار سواء الفترات قصيرة أو بصفة دائمة.[1]

وهذه المعالجة لا تكتمل إلا إذا اتخذ في الحسبان التحكم في مراكز المراقبة وتحصين الشريط الحدود وبالأخص آماكن وممرات التسلل، ومراقبة حركة الأجانب عبر التراب الوطني للوقاية من الحصول غير الشرعي على الحق في الإقامة باستعمال وثائق مزورة وعن طريق الزواج الأبيض أو الأبوة الصورية كما يجب وفي إطار محاربة هذه الظاهرة منع تشغيل العمالة الأجنبية ومنع إيوائها ونقلها عير الخطوط الداخلية وبين الولايات وتعزيز ذلك بعقوبات ردعية على المخالفين لتحقيق النتيجة المطلوبة.[2]

وباعتبار الهجرة امرا مشروعا في الأصل ويكلفه القانون للأفراد وفقا للتنظيمات القانونية، لذلك تلجأ كل دولة لوضع تنظيم تشريعي خاص بإقامة الاجانب داخل اقليمها، وهو تنظيم امر بطبيعته يتضمن العديد من الاحكام الخاصة بتنظيم شروط قبول دخول الاجانب الى الاقليم والاحكام المتعلقة بإقامتهم وتحديد الوثائق والشروط المطلوب توفرها لتمكنهم من هذا الحق.[3]

يحدد القانون رقم 11/08 المؤرخ 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها، ووضعية الأجانب فيها الجزائر، من حيث ضبط اجراءات دخولهم واقامتهم وتنقلاتهم، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهرجة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية، وما ترتب عليها من ابعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والارهاب والامراض الفتاكة والعملة المزورة.

كما يحدد القانون السالف الذكر للإجراءات الواجب اتباعها حال انقضاء مدة صلاحية التأشيرة الممنوحة للأجنبي والتي تخوله الحق في الاقامة او في حالة رغبته في الخروج الارادي قبل انتهاء مدة

[1] الهجرة غير الشرعية، بحث منشور في– منتديات عيون جزائرية–الرابط الإلكتروني: .3oyoon.nooxs.com

[2] الاخضر عمر الدهيمي ، المرجع السابق ، ص 15.

[3] الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المرجع السابق، ص 15.

اقامته اما الخروج غير الارادي فهو الخروج الذي تيح عنوة ضد الاجنبي، ويتم عن طريق الإبعاد أو الطرد إلى الحدود،وهو عبارة عن إجراء تتخذه الدولة ضد الاجنبي غير المرغوب فيه، والذي يشكل وجود لتهديد النظام العام او للأمن فيها، او عندما يدخل اراضيها او يقيم فيها بطريقة غير شرعية، وهو مظهر من مظاهر سيادة الدولة على اقليمها، تلجأ اليه عند توافر اسباب معينة، ويتم وفق الاجراءات ينظمها القانون، حيث قامت الجزائر في هذا السياق بترحيل 03 الاف مهاجر غير شرعي من جنسية نيجيرية الى بلدهم الام، فم ستواصل اجراءات ترحيل الرعايا الذين لا يزالون في التراب الجزائري بطريقة غير شرعية تبعا لتحسن الاوضاع الامنية في بلدانها، وذلك بالتنسيق المسبق مع قنصليتهم الدبلوماسية.

وبعد مصادقة الجزائر على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو، المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، والذي اعتمدته الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000، كان الزاما على المشروع الجزائري ان يتدخل بالنص على جريمة تهريب المهاجرين خاصة في ظل تزايد شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تم في القانون رقم 01/09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المعدل القانون العقوبات وذلك ضمن مواد القسم الخامس مكرر 2 متناولا بالتفصيل الاحكام المتعلقة بصفة الفاعل او المتهم او العقوبة المقررة ضده وكذا الظروف المخففة والمشددة لقانون العقوبات.[1]

[1] رضا هميسي، اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرباط، الرابط الإلكتروني: .http://repository.nauss.edu.sa

**المطلب الثالث: الاجهزة الامنية ودورها في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.**

ان الدولة الجزائرية وفي إطار سياستها المنتهجة للتحكم في تنامي هذه الظاهرة، شرعت في تفعيل مخطط عمل للمراقبة والانقاذ، حيث قررت تسخير كل المعدات والوسائل التي بواسطتها يمكن التصدي لهذه الظاهرة مثل مضاعفة عدد الوحدات الامنية، وتكثيف الدوريات ومسح الشريط الساحلي، واستخدام الطائرات والمروحيات في عمليات الاستطلاع، وانشاء قواعد جوية خاصة بها بهدف تحديد أماكن الحراقة،واستخدام الأنظمة المعلوماتية المتطورة مثل المراقبة الالكترونية المتصلة بالكاميرات على طول الشريط الحدودي.1

ونظرا لطول الحدود البرية والبحرية وشاسعة المساحة الجغرافية، فقد أوكلت الجزائر مهمة مراقبتها وحمايتها وتنظيم العبور منها واليها الى عدة وحدات امنية حشدت لها طاقات بشرية كبيرة للقيام بالمهام المنوطة بها والتي تختلف حسب منها عملها وتتواجد اهمها:

حراس السواحل.

وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل اساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حراسة الشواطئ وافشال محاولات تهريب المهاجرين الغير شرعيين عن طريق البحر، وتكلف ايضا بمهمة انقاذ المهاجرين الغير شرعيين من الغرق في عرض البحر، كما ان لها لوازم ووسائل حديثة وبحارة اكفاء يشاركون بطريقة فعالة ومحكمة لضبط الاشخاص المتطورون في الهجرة السرية، وتجوب في البحر كي تقوم بالتداخلات لإيقاف كل المركبات والقوارب التي يمكن ان تساهم في تهريب الاشخاص وإحباط كل المحاولات لذلك، كما أنها تقوم بحراسة البواخر الأجنبية.

حراسة الحدود (GGF) .

هذه المجموعة تعمل تحت لواء الدرك الوطني حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة واخرى متنقلة مكلفين بالتصدي لجميع أشكال التهريب بما في ذلك الهجرة السرية.2

[1] الدليل السوري في الجزائر، الهجرة غير الشرعية تتفاقم رغم جهود الحكومة، الرابط الالكتروني: http://www.swissin fo.ch.

[2] فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية الرابط الالكتروني :.http://envye5.univ.www.ovargla

وهي هيكلة على نحو التالي:

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 02 بوهران تضمن حراسة الحدود المغربية.

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 03 ببشار تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية (المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي) بها ثلاث مجموعات بمختلف الولايات.

-القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 04 بورقلة توكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية (تونس، ليبيا).

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 05 بقسنطينة تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس.

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 06 بتمنراست تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية أو الجنوبية الشرقية مع كل من النيجر والمالي.

- وفي هذا الإطار فإن وحدات حرس الحدود مكلفة بمهام دفاعية عملياتية لها ارتباط وثيق بمكافحة الهجرة غير الشرعية منها ما يلي:

- مراقبة وحراسة الحدود.

- جميع المعلومات وتزويد السلطات العسكرية بها.

- منع واحباط كل اختراق للحدود الوطنية.

- محاربة الاجرام والوقاية منه على الحدود والتمثل في (الهجرة غير الشرعية، التهريب، المتاجرة بالمخدرات والأسلحة). [1]

[1] منتدي الجلفة، الهجرة غير الشرعية، الرابط الالكتروني :.www.djalfa.info

## المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية،بين الواقع والمأمول.

ان التصدي للهجرة السرية لا يكون فعالا دون رؤية شاملة وتحليل معمق لأسباب وللإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لمواجهتها، لذلك من الضروري التنسيق مع جميع البلدان المعنية حيث تعتبر هذه الظاهرة مشكلة سياسية بالنسبة لكثير من الدول حيث أصبح التعاون بين الدول الأوروبية والبلدان المغاربية ضروريا باعتبار هذه الأخيرة حاجزا لتدفق المهاجرين نحو القارة الأوروبية وعليه كان لابد من التفكير المشترك شمال جنوب لإيجاد استراتيجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة.

### المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

ان ظاهرة الهجرة غير شرعية وما تشكله من تهديد حقيقي لأمن وسلامة الافراد والمجتمعات في العالم العربي والغربي، انطلاقا من المصالح المشتركة للدول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها جعل من القضاء غليها ومحاربتها من التحديات المشتركة التي تفرض على الدول المعنية ضرورة الاجماع على حلول معنية وإجراءات متقاربة تؤدي الى نفس النتيجة، ولذلك وجدت الاتفاقيات الجماعية لتوثيق التقارب في وجهات النظر بين دول مختلفة لتحقيق غاية متماثلة في إطار العلاقات الثنائية والجماعية بين هذه الدول.[1]

#### الفرع الأول:

#### البند الأول: اتفاقية شنغن ودورها في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

جاءت اتفاقية شنغن التي أصدرها الاتحاد الأوروبي والتي تم التوقيع عليها في 1995/03/26 لتحقق حلما طالما تطلع اليه الأوروبيون، وهو ان تكون أوروبا بدون قيود ولا تقسم فسما بينها أي حدود، فأصبح هذا الحلم واقعا من خلال الحرية التي اتاحتها هذه الاتفاقية للتنقل في فضاء شنغن، فقد تم رفع النقاط الحدودية، وبالتالي أصبحت شعوب الدول الموقعة والمهاجرون يحظون بحرية السفر والتنقل داخل المنطقة دون تأشيرات للسفر والانتظار عند الحدود.

وتوجب هذه الاتفاقية ان تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى بنظام شنغن المعلوماتي، وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص مرغوب فيه في أي

[1] ت عبد الكريم، العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا، دار الجزيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 111.

دولة ما دامت المعلومات متوفرة، وقد استفادت الدول الأعضاء من هذا النظام المعلوماتي في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يستعملون احتيالية للدخول من دول أخرى غير الدولة التي ينوون الاستقرار النهائي بها والتي سبق و رفضت طلبهم بالسفر اليها، و ذلك بالحصول على التأشيرة بالسفر الى دولة أخرى للسياحة ثم السفر من هذه الدولة الى الدولة المقصد ، و قد اعتمدت الشرطة في أوروبا هذا النظام المعلوماتي و استفادت منه في تبادل المعلومات بين أجهزة الامن الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة.

وتمنح هذه الاتفاقية فرص أكبر للحوار حتى مع الدول الغير طرفا فيها خاصة حول إمكانية إعادة المهاجرين الى اوطانهم التي هاجروا منها، فكان من الضروري التفكير في التعاون شمال جنوب لإيجاد استراتيجية مشتركة تساهم في الحد من هذه الظاهرة بلقاءات متعددة لمعالجة موضوع الهجرة غير شرعية، ولذلك تم عقد لقاء بوهران بالغرب الجزائري ضم بلدان المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، والبلدان الأوروبية التالية: فرنسا، اسبانيا،إيطاليا، البرتغال ومالطا. تم التركيز على ضرورة مكافحة الهجرة غير شرعية وحث العواصم المغاربية على اظهار فريد في التشدد في مراقبة الاعداد الهائلة للوافدين من افريقيا وللحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية انشا الاتحاد الأوروبي وكالة لمراقبة الحدود الخارجية ومقرها بروكسل بلجيكا ولها فروع في الدول التالية لكل فرع مهام خاصة كالتالي:

1-فرع المانيا: يتصدى للهجرة السرية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة للعبور.

2-فرع إيطاليا: مختص بالهجرة التي تصل عبر

3-فرع يونان: يختص بالحدود البحرية الشرقية

4-فرع اسبانيا: يختص بالحدود البحرية الغربية.1

كما ان هذه الوكالة تمول العمليات المشتركة لطرد المهاجرين والتعاون مع الدول المصدر ودول العبور كما شددت اروبا من إجراءاتها الأمنية بسبب تهافت أفواج من اللاجئين والمهاجرين السريين من افريقيا وجنوب الصحراء وعدد من الدول العربية وخاصة تلك القريبة جغرافيا من الحدود الأوروبية كحال دول شمال افريقيا ونظرا لهذه الإجراءات المشددة فانه في هذه المرحلة تزايدت حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتكاثفت خصوصا منذ بداية التسعينيات هذه الأخيرة كانت نتاج التطور الذي عرفته تشريعات الدول

[1] المادة 68 من دستور الجزائر " يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانويا، بحماية شخصية وأملاكه طبقا للقانون".

الأوروبية بخصوص المهاجرين مما أدى الى تحول الهجرات الشرعية الموافقة للقوانين المسطرة بين الدول الى هجرات غير شرعية خاصة التي تنطلق من منطقة المغرب العربي حيث اصبح عددهم في تزايد مستمر و اليوم بعد مرور 16 سنة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أصبحت منطقة شنغن تشمل دول الاتحاد الأوروبي 27 ما عدا بريطانيا وإيرلاندا وقبرص بقدر ما كانت هذه الاتفاقية نعمة على المجموعة الأوروبية بقدر ما ساهمت في تشديد قوانين الهجرة وإجراءات الدخول لا سيما القادمين من الدول الفقيرة ومن ضمنها بعض الدول العربية.[1]

**البند الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين.**

تم التوقيع والتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة 55 بتاريخ 10نوفمبر2000 ويهدف البروتوكول تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية وتشجيع التنمية من اجل معالجة الأسباب الجدرية للهجرة خاصة ما اتصل بها الفقر.

وقد دعت من خلاله الدول المشاركة الى ضرورة اجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال التعاون حقيقي ومنسق لمجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وكذلك لمعالجة أسبابها الحقيقية في نطاف الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.[2]

كما يهدف هذا الاتفاق الى تحقيق اقصا حد من فوائد الهجرة الدولية. وهو يركز على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية ومحاربة أنشطة الجماعات الاجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات صلة، وقد أوضحت المادة 3 منه المقصودة بالفض "تهريب المهاجرين" على انه تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما الى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها او المقيمين الوافدين فيها، وذلك من اجل الحصول بطريقة مباشرة او غير مباشرة على منفع عملية او منفعة مادية أخرى.[3]

كما ذكر هذا في نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في افريل1994، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، واجمع على أهمية تدعيم الإنتاج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في البلدان الأوروبية، والعمل على حماية، وفق للتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان الأوروبية، والعمل

[1] محمد مغازي: البعد الديمغرافي للمجرات في المغرب، تقرير عام 2005 عن الهجرة المتوسطية، ترجمة نور مغيث، ص 184.
[2] فتيحة كركوشا، المرجع السابق، ص 57.
[3] نص إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في 28 نوفمبر-1995 المؤتمر الأورومتوسطي، الملحق الأول، من الموقع الإلكتروني: http:www.delegy.ec.evropa.ev/AR/docs/Barcelona-arabin.doc.

على حماية حقوقهم، وفقا لتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان، وأعلنوا عن مساندتهم لكافة الجهود الرامية الى تأمين الظروف الملائمة لتسيير تنقل الأشخاص وظروف الإقامة.

وتعتبر لمعاهدة الدولية الأكثر شمولية فيما يتعلق بحقوق المهاجرين واسرهم، فهي تحدد معايير دولية بشأن معاملة وظروف معيشية وحقوق هؤلاء العاملين أيا كان وضعهم شرعي او غير شرعي كما تضع هذه الاتفاقية التزامات ومسؤوليات دول الاستقبال، وتكفل هذه الاتفاقية الحقوق الأساسية لجميع العمال المهاجرين. الحقوق المدنية والسياسية، وتحمي المهاجرين ضد التعذيب ومنع استغلالهم وتعمل عل ضمان حقوقهم في معاملة عادلة إضافية الى الامن الشخصي وحرية الراي والدين، كما تعطي هذه الاتفاقية المهاجرين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولاسيما ما يتعلق بالرعاية الطبية الطارئة وتعليم أطفال المهاجرين، وتمنح العاملين المهاجرين كذلك الحق في القاضي المباشر ضد صاحب العمل وضد الدولة كما تعتبر المصادرة التعسفية لجوازات السفر وبطاقات هوية المهاجرين بمثابة جريمة جنائية، كما تدعو الاتفاقية الى تعاون أكبر بين الدول بشأن عودة المهاجرين غير الشرعيين.

تزامنا مع احداث 11سبتمبر 2001 ويرون تهديدات جديدة عابرة للحدود" لإرهاب" وارتباطها بالهجرة غير الشرعية عبر تنقل حركات الأشخاص الى الدول الأوروبية، ونظرا للضجة والترويج لهذه الظاهرة فقد ذاع صيتها وبما انها تهدد امن أوروبا فقد اعتبرها الحلف الأطلسي مهددة لأمنه كذلك،ولهذا أقام الحلف باتخاذ إستراتيجية جديدة لهفي مؤتمربروكسل ديسمبر2004 نصت بالإضافة الى تدابير اخرى تركيزه على موجات الهجرة للقارة الاوروبية التي ستكون على رأس أولوياته تماما كما هو الارهاب ومحاولة امتلاك الدمار الشامل وبهذا نجد ان البروتوكول حرص على التأكيد ان الهجرة غير الشرعية هي جريمة دولية بطبيعتها، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها مكافحتها مما يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة وهو ما يتطلب التعاون بين الدول لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفق للقوانين الوطنية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.1

**الفرع الثاني: جهود المنظمات واللجان الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.**

1-الامم المتحدة: عقدت الامم المتحدة دورا رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة نيويورك في 14 و15 عام 2006، وقد هدف الحوار فيه مناقشة الأبعاد المتعددة للهجرة غير

[1] إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض المغزي، للبحر الأبيض المتوسط، حوار /5/: 5-6 ديسمبر 2003.

الشرعية، كما هدف الى التعرف على قضايا هذه الظاهرة وتطبيق برامج تنموية توفر فرص العمل وكسب العيش والرزق في البلاد التي تنشأ منها الهجرة.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في العديد من المحافل الدولية هو موقف المنظمة من الظاهرة، بانها واحدة من اكبر التحديات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة، لذا أكد على ضرورة ان تتعاون الدول فيما تبذله من جهود لوقفها وخاصة في اتخاذ التدابير الصارمة ضد مهربي البشر والاتجار بهم، وأنه على اللجنة العالمية للهجرة الدولية أن تساعد في وضع قواعد دولية ورسم سياسات افضل للإدارة الهجرة بالشكل الذي يكفل مصالح الجميع، وفي هذا الاطار اقترح الأمين العام للأمم المتحدة على الحكومات ان تفكر في ابداء الرغبة في انشاء منتدى دائم ذي طبيعة طوعية أو استشارية بهدف مواصلة المناقشة وتبادل الخبرات على ان تكون الأمم المتحدة عي المنبر وأن يكون موظفوها على استعداد لتزويد الدول الاعضاء بأية مساعدات لرفع مستوى الحياة.[1]

2-اللجنة العالمية للهجرة الدولية: أنشئت هذه اللجنة بقرار من الامين العام للأمم المتحدة في اواخر عام 2003 من اجل طرح المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم ارشادات بشأن سياسات الهجرة، وتضم هذه اللجنة 19 خبيرا في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم وقد بدأت أعمالها في عام 2004 وكلفت بعدة مهام منها:

- السعي من اجل تنظلم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والاطراف الاخرى المهتمة بشؤون الهجرة تحليل أوجب النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية والروابط بين الهجرة والقضايا العالمية الأخرة، تقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الادارة الوطنية والاقليمية والعالمية للهجرة الدولية.

وقد قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة اجتماعات اقليمية لمناقشة موضوع الهجرة، وأوضحت نشاطها بتقديم تقرير في أكتوبر 2005 إلى سكرتير عام للأمم المتحدة، جاء في هذا التقرير ان المجتمع الدولي عجز عن ادراك الامكانات الكاملة للهجرة الدولية ولم يرفع مستوى الفرص و التحديات العديدة التي تمثلها: وطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم القدرات من أجل إدارة أكثر فعالية للهجرة على مستويات الاقليمية والوطنية و العالمي.[2]

[1] وليد الشيخ، أوروبا وقضايا الهجرة: معضلة الأمن و الإندماج، مجلة السياسية الدولية ، ع 165 ، جويلية 2006، ص 69.
[2] وليد الشيخ، المرجع السابق، ص 70.

**المطلب الثاني: إحصائيات حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر.**

تعتبر بلدان المغرب العربي ومن بينها الجزائر مراكز لتصدير الهجرة الى أوروبا حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة بين الجنسيات الاكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا بعد سوريا والمغرب ونيجيريا والعراق، ويعود ذلك لروابط تاريخية وسياسية واقتصادية تربط منذ القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا واسبانيا ومنطقة المغرب العربي، ولكم اليوم ومنذ التسعينات من القرن الماضي تحولت بلدان المغرب العربي الى مراكز عبور للهجرة الافريقية الى أوروبا، الى جانب استمرار المنطقة كمصدر للهجرة المغاربة التقليدية الى فرنسا واسبانيا، وهذه الهجرة ليست الهجرة القانونية أو الشرعية، ولكنها الهجرة غير الشرعية أو ما اصطلح على تسميته أخير بقوارب الموت، ولقد زادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا.[1]

**أ-إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 1996 الى 2007:**

فعلى الصعيد الوطني في الجزائر تدل احصائيات مصالح الدرك الوطني انه تم ايقاف خلال الفترة الممتدة بين 1996 الى 2007 حوالي 2055 شخص حاول مغادرة الاقليم الوطني بصفة غير مشروعة، منهم 1071 خلال سنة 2007.

**ب-إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2005 الى 2008:**

قد سجلت مصالح حراس شواطئ حوالي 4211 شخص خلال الفترة الممتدة من ما بين 2005 الى غاية سبتمبر 2008، أما مصالح شرطة الحدود فقد سجلت منذ سنة 2005 إلى غاية اوت 2007.[2]

ج-إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2015 الى 2018:

أوضح الامين الوطني المكلف بالجالية والعلاقة الخارجية لرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان محمد جنان ان الدول الاوروبية ترحل سنويا حوالي 5000 مهاجر جزائري من المهاجرين غير الشرعيين واشارت المنظمة الحقوقية ان الظاهرة تؤرق الحكومة.

[1] الأخضر عمر الدهيمي، المرجع السابق، ص 30.

[2] علي الحوات،" الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، مجلة دراسات، العدد 28: تاريخ الإطلاع: 24/05/2021،وفق الدخول h http://dc3oo.4shard.com/15/44

- إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2015: حيث أشارت احصائيات قيادة حراس السواحل التابعة للقوات البحرية بأن قواتها أحبطت محاولات غير شرعية ل 1500 شخص حاول الابحار بطريقة غير شرعية ابتداء من يناير الى غاية ديسمبر 2015.

- **إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2016:** بعد تصاعد الاضطرابات في عدد من دول القارة الافريقية خاصة غربها، حيث إن الهجرة قادمة من دول فقيرة الى الجزائر، ليصل عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر القادمين من الجنوب الى حوالي 29 ألف مهاجر من 23 دولة افريقية سنة 2016 حسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

- إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2017: أوضح التقدير الصادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان أن حراس السواحل سجل احباط محاولة حوالي 3109 شخص حاولوا الهجرة نحو أوروبا، من بينهم 186 امرأة و840 قاصر حاولوا الهجرة نحو أوروبا.

- إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2018: كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إن سنة 2018 سجلت رقما قياسيا في عدد المهاجرين بحوالي 3989 مهاجر غير شرعي من بينهم 287 امرأة و 1126 و رغم أن هذه الاحصائيات لا تدل على الارقام الحقيقيين للظاهرة، إلا انها تدل على تفاقمها من كل سنة لأخرى سواء كانت الهجرة من الجزائر نحو الدول الأخرى أومن الدول الأخرى للجزائر.[1]

د-إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2019-2020:

- الجزائر TSA عربي: يحتل المهاجرون الجزائريون لحد الساعة صدارة الجنسيات الوافدة إلى اسبانيا هذا العام، فيما يستمر عددهم في زيادة مقارنة بجنسيات اخرى في اسبانيا، وذلك حسب ما أوردته صحيفة البابيس الاسبانية السبت.

- وحسب ما نقلته ذات الصحيفة، عن تقرير للمفوضية الأوروبية، فيتوقع على المدى المتوسط أن يظل ضغط الهجرة الجزائرية مرتفعا بنظر الى أن شبكات المرور التي قامت بتعديل أسلوب عملها وتنظيم رحلات مغادرة متزامنة لتتجاوز قدرات السلطات الجزائرية على الرغم من قيود كوفيد- 19.

[1] علي الحوات، " الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها المرجع نفسه.

- وحسب ذات المصدر فقد ازداد وصول قوارب الهجرة غير الشرعية الى الجزائر–اسبانيا منذ أوت 2019 كالمعتاد من كل عام غير أن هذا الضغط استمر خلال الأشهر الأولى من هذا العام.

- ويضيف التقرير " كان هناك انخفاض في ضغط الهجرة من الجزائر في افريل ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى سوء الأحوال الجزائرية، ولكن وصول المهاجرين غير الشرعيين تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال الايام الثلاث الأولى من شهر ماي"، وقالت صحيفة البابيس إن الطبيعة الموسمية لطريق الهجرة تتغير وبالتالي فإن الزيادة المستمرة فالوافدين من الجزائر باتت تتخذ اتجاها جديدا.

- يوضح منحنى الاتجاه الجديد للهجرة إن 46% من الواصلين بالقوارب عبر المذيق وبحر البوران، الجناح الغربي للبحر الأبيض المتوسط الذي لا يشمل مسار جزر الكناري، غادرو الجزائر، حيث بقيت النسبة نهاية 2018 و2019، تمثل ما بين 5% و10% وإلى غاية 3 ماي 2020 يؤكد التقرير وصول 1389 شخص بشكل غير شرعي الى اسبانيا قادمين من الجزائر وكانوا جميعا جزائريين على الرغم من أن السلطات الاسبانية تعتبر الأرقام الجالية قابلة للتحكم فيها إلى ان التدفق المستمر للوافدين عبر هذا الممر يثير قلقتها، على اعتبار أنه يأتي في سياق انخفضت فيه الهجرة بنسبة 50% في عام 2019 ولا تزال تنخفض في عام 2020.

- بسبب قيود الحدود المفروضة على البلدان المنشأ والعبور للمهاجرين، لكن الجزائريين هم الجنسية الوحيدة التي لا تنخفض بشكل ملحوظ في سجلات الدخول غير الشرعي.

- ونقلت البابيس عن التقرير الأوروبي قوله إن الاحباط السياسي، الذي يؤثر بشكل خاص على جيل الشباب الجزائري يضاف إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي زادت ضغوطاته بسبب الوباء ظروف زادت من تحفيز الجزائريين على الهجرة.

- كما لاحظت السلطات الاسبانية وجود اختراق، مبني على الطريق التقليدي، حيث أصبح معظم الجزائريون ينظمون رحلات القوارب بمفردهم، دون الاعتماد على التنظيمات الاجرامية للهجرة، غير أنها كلفت أيضا أن كما لاحظت السلطات الاسبانية وجود اختراق أمني على الطريق التقليدي، حيث أصبح

معظم الجزائريون ينظمون رحلات القوارب بمفردهم، دون الاعتماد على التنظيمات الإجرامية للهجرة، غير أنها كلفت ايضا أن النشاط المافيا تكتف وتطور بشكل مقلق. 1

**المطلب الثالث: المقارنة بين التجربة الجزائرية والمغربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.**

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تؤرق المجتمعات المصدرة و المستقبلة لها على حد سواء، لذلك قامت الدول كل منها بسن قوانين وتشريعات داخلية تتمركز على احتواء الظاهرة أمنيا واجتماعيا كونها تمس بالأمن العام للوطن وهنا تتبين مدى نجاعة التشريعات والقوانين والآليات الوطنية في التصدي للظاهرة ؟

الفرع الأول: الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

الهجرة منطلقا عام هي التسلل عبر الطرق البرية والبحرية والغقامة بطريقة غير قانونية في دولة أخرى، ونتيجة لتفاقم الظاهرة ومأزقها الأمني عبر الشريط الحدودي مع الأفارقة واللبيبين وتحول الجزائر من دولة عبور إلى جغرافية استقرار للمهاجرين غير الشرعيين واضحو يرتكبون الجرائم وتهديد أمن وسلامة المواطنين وابتزازهم بالأسلحة البيضاء وتريع أمنهم الذاتي والمادي، وتأسيسا على محاربتها بطريقة أخلاقية وتماشيا مع المصالح العليا للأمن العام الداخلي سخرت الجزائر مجموعة من الآليات تمحورت في العوامل التالية:

1- **الجوانب القانونية والتنظيمية:** إن حاجة الجزائر إلى تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية ومحاربة التهريب دفعت بها المصالح الوطنية إلى اجراء تغييرات تشريعية وذلك بموجب القانون رقم 8- 11 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2008، الخاص بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب في البلاد، وهذا القانون مصمم وفق الإجراءات الوقائية في البية حاجة الجزائر إلى تثبيت الأمور الأمنية العابرة للحدود لاجل وضع حد لهذا التدفق وذلك من أجل توسيع صلاحيات السلطة المعنية بمراقبة الأجانب ومنها كذلك تقديم اجراءات ردعية طبقا لنص القانون الملزم وانزال العقوبات الجنائية المتمثلة في السجن والغرامة المالية المعمول بها دوليا، وفي إطار سلسلة التعديلات التي يشهدها العالم استخدم المشرع الجزائري في قانون العقوبات بوجب تعديل 2009 المادة 175 مكرر1 يعاقب الإحلال بالأحكام التشريعية السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى 6 اشهر وبغرامة مالية بين 20.000 دج إلى 60.000 دج سواء كان جزائري

[1] التليلي حسان،" أوروبا تحاول تطويق الهجرة غير الشرعية ودول المتوسط تطالبها بالمساعدة في تسوية أزمة البطالة" تاريخ الإطلاع 2021/05/24 11: 10/h عن: . htm http://www.annabaa.org/baneswss/71/113

أو أجنبي يغادر الغقليم السيادي الوطني بطريقة غير شرعية اثناء اجتيازه أحد الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحاله هوية أو وثائق مزورة أو أي وسيلة إنتحالية أخرى.[1]

وعلى هذا الأساس والتزاما للدولة الجزائرية اتجاه الأمم المتحدة من خلال بروتكول دولي لمكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عير الوطن، وفي ايطار مواجهة هذه الظاهرة اعتمدت مديرية العامة للأمن الوطني من خلال شرطة الحدود جملة من الإقترحات والتوصيات الخاصة في احتواء مفاصل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية أمني اللاتماثلي يزيد من قلق الامة الوطني للشعب الجزائري، ونظرا لتفاقم الظاهرة بشكل كبير ومخيف ابرم اتفاقا في 2009 تمثل في بروتكول اتفاق ضد الهجرة غير الشرعية عبر البر والبحر والجو التي وقعت عليه 123 دولة يحثهم على التعاون الأمني والمعلوماتي وهو تفسير نظرية مركب الامن الإقليمي التي تفسر خطر الجغرافية المتلاصقة حدوديا وخطرها الأمني على الدول المستقرة، وهو متمثل في أحكام القانون المتعلق بشروط دخول وخروج الأجانب واقامتهم وتنقلهم تحت رقم 11/08 الصادر بتاريخ 2088/08/25 خاصة المادة 37، والقانون 09- 01- المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتمم للأمر 66- 156 المتضمن قانون العقوبات وفق المادة 175 مكرر 1،[2] كما نص المشرع الجزائري على تجريم تهريب المهاجرين بنص المواد 303 مكرر 30 إلى غاية 303 مكرر 41 حيث أعطى تعريف تهريب المهاجرين، وقال أنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى.[3]

**الفرع الثاني: موقف المشرع المغربي.**

يشهد المغرب تحديات بخصوص الإشكاليات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية بحكم تواجده الجغرافي قرب القارة الأوربية مثل باقي الدول الجوار الجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا، ورغبته في الحد من الأخطار المرتبطة بالإقامة غير المشروعة للأجانب أو التنقل سريا اتجاه اسبانيا وغيرها من البلدان أو ان يكون مم

[1]- يوسفات علي هاشم، وطيبي مبارك، الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص ص 343- 344.

[2]- فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر كلية الحقوق، السنة الجامعية 2014- 2015، ص ص 179- 183.

[3]- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 08 مارس 2009، المعدلة والمتصلة لقانون العقوبات 09- 01، ص 4.

عبور اتجاه الآخر الذين يوجدون في وضعية غير قانونية وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى التحديات الجديدة التي يعيشها المغرب بعد اجتياح فوضى الثورات العربية وتزايد الفقر في الدول المغاربية وغياب كلي للتنمية المستدامة أو خلق أي بدائل اقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، التي عزز قهرا ترابطها بانتشار شبكات الهجرة السرية، وما يترتب عنها من أخطار وكوارث إنسانية، وبصفة خاصة تلك المرتبطة بقوارب الموت، فإن المشرع المغربي نص على مجموعة من التدابير الزجرية الهدف منها الحد من هذه الظاهرة وما يرتبط بها من مشاكل أمنية، إقتصادية، وإجتماعية، وتتراوح العقوبة المفروضة على الشخص المرتكب للأفعال المشار إليها أعلاه في الديباجة، ما بين الحبس من شهر إلى سنة وغرامة يتراوح قدرها مابين3000 درهم إلى10000 درهم أو إحدى هاتين العقوبتين فقط، ومن جهة أخرى فقد عاقب القانون بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبغرامة يتراوح قدرها مابين50000 درهم إلى500000 درهم، ويحدد الفصل42 من القانون رقم03-02 انزال العقوبة على كل أجنبي دخل أو حاول الدخول إلى التراب المغربي بطريقة مشبوهة وغير شرعية خرقا لأحكام المادة الثالثة من نفس القانون، أو ظل بالتراب المغربي بعد إنقضاء المدة المرخص له بها بموجب تأشيرته، بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة قدرها مابين 2000درهم و20000 درهم.[1] ويدخل الإصلاح القانوني المغربي للهجرة في اطار الإصلاحات العامة التي جرى تنفيذها في البلاد ابتداء من عدة سنوات، وبعد اقامة نظام التاشيرة في أوروبا والمخصص للهجرة غير الشرعية لاجل تنظيم الحال في اطار اتفاقيات اليد العاملة اصبحت الهجرة غيرالشرعية يتزايد من الجنسين الرجال والنساء.[2] كما انه مع تنامي توظيف الفضاء الأزرق إلى الترويج لها فتحت تساؤلات كثيرة بخصوص العوامل التي دفعت الشباب المغربي للإفصاح عن هجرة "سرية" تحولت إلى علنية، يقدم مستخدمون كثر للشبكات الاجتماعية في المغرب عروضهم أمام الراغبين في الهجرة إلى أوروبا، وفي الغالب نحو إسبانيا. وبينما كانت الظاهرة محاطة بالكتمان والسرية صارت اليوم أمرا علنيا لا يُخفيه أصحاب العروض ولا المهتمين بهذه الرحلات والراغبين في الهجرة إلى الأوروبي، وذكرت المنظمة الدولية للهجرة 2018 النسبة المتوجهة

[1]- امغار محمد، التدابير الزجرية بخصوص الهجرة غير الشرعية، الحوار المتمدن، العدد 3275، دراسات وأبحاث قانونية، 2011، للمزيد اقرأ أكثر : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=245648

[2]- محمد مقاري، البعد الديمغرافي في المغرب، تقرير عن الهجرة المتوسطية، تر: أنور مقيث، 2005، ص 196.

سرا من المغرب إلى اسبانيا وفق الأرقام المعلنة دوليا حيث بلغ عدد من عبرو نحو اسبانيا 32.272، وعدد القتلى والمختفين 1.586. ويظهر الشكل التالي طرق الهجرة غير الشرعية.[1]

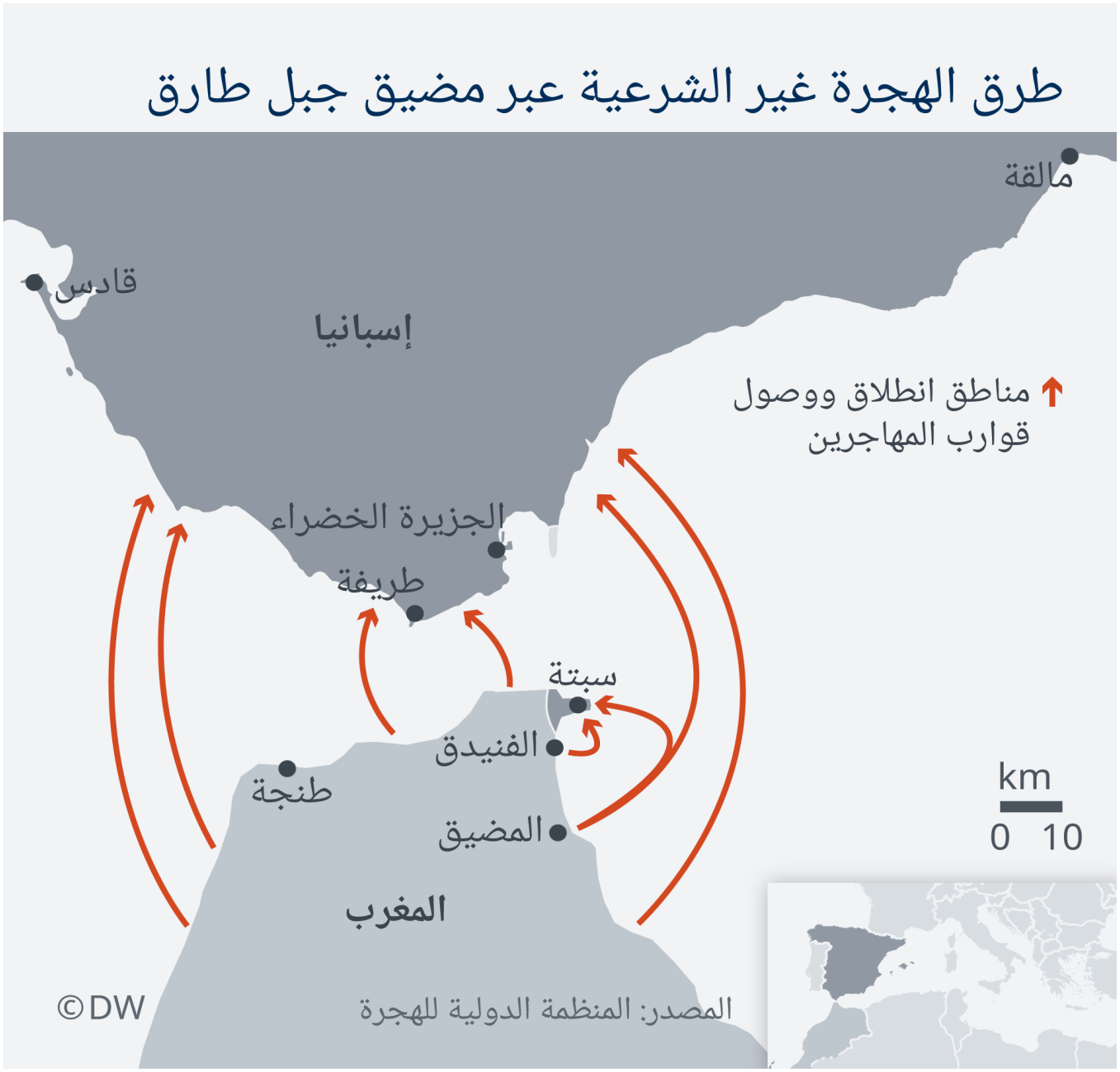


[1]– مريم مرغيش، الهجرة غير الشرعية بالمغرب..من السرية إلى استعراضية مستفزة، صدر بتاريخ 20– 09– 2018، أنظر إلى: https://www.dw.com/ar /a-45566534

# الخاتمة

# خاتمة

تناولت الدراسة انعكاسات الهجرة غير قانونية على الامن المجتمعي الجزائري، واستجابة للمشكلة البحثية فإن ظاهرة الهجرة غير القانونية تتم بكونها تهديد أساسا للأمن الجزائري بكل أبعاده ومستوياته، وهناك عدة اثأر تنجم عن الهجرة في مجتمعات الاستقبال والعبور، هذا ما دفع بالدول إلى أمننتها تجريمها وبذلك تحولت إلى أحد القضايا الخطيرة التي تخيف الدول كتلك المخاطر العسكرية. ذلك أن مثل هذه الظاهرة لها تداعيات متشعبة تحس بكل ابعاد الأمن سواء الفرد، مجتمع أو دولة. هذا ما شكل مبررا للدول خاصة الأوروبية منها لتجريم وأمننة الظاهرة، بدون الأخذ في الاعتبار الجوانب الإنسانية والمأساوية للظاهرة التي تمس بالدرجة الأولى حياة المهاجر التي يغامر بهت هروبا من الأوضاع جد قسرية.

فرض التحول الذي طرأ على المنظومة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد إعادة النظر في بعض القضايا المتعلقة بالدراسات الأمنية في بعدها المفاهيمي والنظر لتعكس تحولا كبيرا في مضمون الأمن، بحيث ظهر إلى جانب الأمن الوطني المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية طرح جديد من زاوية معايرة يتم الحديث في إطاره عن مفهوم الامن الإنساني وكذا المجتمعي المرتبط بالأفراد، المجتمع وبالتالي لم يعد مفهوم الأمن يتأسس على الابعاد العسكرية فحسب بل له جوانب غير ذلك، من بين هذه الظواهر غير العسكرية التي قد تهدد الأمن ظاهرة الهجرة بكل صورها منها الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد أمننة ملف الهجرة سواء بوصفها ترتبط بقضايا أمنية أخرى أو كونها تشكل تهديد مباشر لا من الدولة والأفراد خاصة لدى دول المقصد. ولقد حاولت حاولت خلال هذا البحث دراسة انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري من خلال دراسة الجزائر والتي تعرف حركة واسعة لهذه الظاهرة بالإضافة إلى ارتباطها بمختلف أشكال الجريمة المنظمة، وبحكم الموقع الاستيرادي للجزائر الذي يشكل أحد المراكز لعبو المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، جعلها تتحول إلى مدخل جغرافي لأوروبا في كثير من الأحيان تصبح دولة استقرار لأولئك الذين فشلوا في الالتحاق بالدول الأوروبية.

إن أمننة وتجريم الهجرة غير القانونية يفرض على الجزائر إتباع مجموعة من الإجراءات الأمنية التي تبرر أساسا من خلال تكثيف الرقابة على الحدود وغلقها، وهو الحل الذي يشكل تحديا بالنسبة للجزائر لأنه سيكلفها الكثير بالنظر الى مساحة البلد وطول الحدود فمن الصعب ضمان رقابتها كلية خاصة في ظل غياب الإمكانيات التقنية والبشرية، ذلك تسعى الجزائر جاهدة الى تبني مقاربة شاملة ذات

بعد تنموي و بميكانيزمات متعددة من خلال دعم التعاون خاصة مع دول الجوار الجنوبية، فالحل التنموي من شأنه إبقاء المهاجر في بلده خاصة وأن الأساسية للهجرة غير القانونية هي الدرجة الأولى اقتصادية كالفقر والبطالة المتفشية في الدول الإفريقية.

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص من النتائج التالية:

- التحول في مفهوم الأمن ما بعد الحرب الباردة جعل الدولة تغير من نظرتها لبعض الظواهر الاجتماعية مثل الهجرة التي أصبحت تشكل أكبر الهواجس الأمنية التي تتخوف منها الدول.
- تتفق اغلب الدراسات على إن الدوافع الأساسية للهجرة ذات طابع اقتصادي، كان لطبيعة النظام الاقتصادي العالمي القائم على التقسيم العالم إلى دول الشمال ذات اقتصاد قوي ودول الجنوب ذات اقتصاد هش وتكريس التبعية بين العالمين وهو ما يفسر زيادة حالات الفقر والجوع والعنف التي تؤدي إلى الهجرة في إفريقيا.
- بالنسبة للجزائر فإن التركيز على التنمية في الولايات الجنوبية الحدودية ودعم المشاريع الشراكة على الحدود يساعد على إبقاء المهاجر في بلده والذي من شأنه أن يقلص الخسائر البشرية الكبيرة التي تتعرض لها الجزائر والدول المهاجرة من جراء الظاهرة، كما يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير القانونية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وكرامته إلى جانب التنسيق الإقليمي والدولي.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع**

**التقارير والقوانين**


1. المادة 68 من دستور الجزائر " يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانويا، بحماية شخصية وأملاكه طبقا للقانون".

2.محمد مغازي: البعد الديمغرافي للمجرات في المغرب، تقرير عام 2005 عن الهجرة المتوسطية، ترجمة نور مغيث.

3.محمد مقاري، البعد الديمغرافي في المغرب، تقرير عن الهجرة المتوسطية، تر: أنور مقيث، 2005.

4. إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض المغزي، للبحر الأبيض المتوسط، حوار /5/: 5-6 ديسمبر 2003.

5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 08 مارس 2009، المعدلة والمتصلة لقانون العقوبات 09- 01.


**ا- الكتب باللغة العربية**


1.عبدالله عبد الغانم، المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2002.

2. فضيل دليو واخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة 2003.

3. بولفير ليو واخرون، الهجرة الدولية: ماضيها حاضرها ومستقبلها، ترجمة فوزي سهاونة، عمان 1982.

4. محمد فتحي عبد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2010.

5. . علي بعد الرزاق حلبي، علم الاجتماع السكان، دار النهضة العربية، د.ط بيروت، 1984.

6. محمد الأمين البشري، الأمن العربي المقومات والمعوقات، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000.

7. عصام توفيق قمر، عبير عبد المنعم فيصل، سحر فتح مبروك المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر، ط01، عمان 2008م.

8. محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2000 ص42/41.

9. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجريمة في عصر العولمة، دار الفكر الجامعي، د ط، الإسكندرية، 2008.

10. عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 2008.

11. سعيد الدوني، الهجرة غير الشرعية، الطبعة الأولى، نهضة مصر، مصر، 2007.

12. عبد الكريم، العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا، دار الجزيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

13. فريحة لامية، الاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة للهجرة غير الشرعية نموذجا، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التخصص- سياسة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

14. حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة دراسة للنموذج الاسباني مند 1936 كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة 20

15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية تحديات الامن الإنسان في الدول العربية، نيويورك،2009.

16. فايزة بركان، آليات تحدي الهجرة غير الشرعية، جامعة حاج لخضر، باتنة، قيم الحقوق، سنة 2012/2011.

17. سليمان أحمية، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، مركز الجامعي الحاج أخموك، تمنراست 2010.

**المجلات والدوريات**

**1**- عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأور ومتوسطي" العوامل والسياسات "مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 03، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ماي 2008.

2- المصدر مجلة الشرطة عدد 20 مارس 2001.

3- بورزق أحمد، أسباب الهجرة الغير شرعية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 9، جامعة زيان عاشور، الجلفة،.

4- وليد الشيخ، أوروبا وقضايا الهجرة: معضلة الأمن و الإندماج، مجلة السياسية الدولية ، ع 165 ، جويلية 2006.

5- خالد يودية، الردع القانوني، اخر اهتمامات المهاجرين غير الشرعيين، جريدة الخبر، العدد 689، الصادرة بتاريخ: 10 اغسطس 2016.

6- علي الحوات،" الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، مجلة دراسات، العدد 28، 2021.

7- يوسفات علي هاشم، وطيبي مبارك، الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019.

8- نور الدين دحان وهشام دراجي، خطاب الأمننة الكلية وإشكاليات التدخل والسيادة في العلاقات الدولية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 2، 2020.

**الأطروحات**

1.الاخضر عمر الدهيمي: ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم يوم 8 فبراير 2010 بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

2.فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر كلية الحقوق، السنة الجامعية 2014- 2015.

3.فريحة لامية، الاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة للهجرة غير الشرعية نموذجا، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، التخصص- سياسة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسي

**المواقع الإلكترونية**

1- محمد أمين ستي، دراسة حول الهجرة فير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي "تاريخ الاطلاع 2021/04/21: 23:17 على الرابط http://smsnimedamine.maktoobblog.com.categor

2. منتصر حمادة، المهاجرون برسم الصوت، قضايا الترهيب وسفراء، خلايا النائمة متحصل عليها من: http://www.al.majalla.com/listmvajacha.asplbidem

3. فضيلة بودرويش، الشعب ترصد تطورات الجريمة المنظمة بالجنوب الجزائري، جريدة الشعب عام 2001/01/21 على الرابط www.djazairess.com/echaab/11927 تاريخ التصفح 2021/04/25

4. نص إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في 28 نوفمبر-1995 المؤتمر الأورومتوسطي، الملحق الأول، من الموقع الإلكتروني:

http:www.delegy.ec.evropa.ev/AR/docs/Barcelona-arabin.doc.

الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث منشور في المدونة الإلكترونية،القانون الشامل الرابط الالكتروني: http//droit7.blogspot.com/2013/10. .

5.الهجرة غير الشرعية، بحث منشور في- منتديات عيون جزائرية-الرابط الإلكتروني: 3oyoon.nooxs.com.

4. رضا هميسي، اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرباط، الرابط الإلكتروني: http://repository.nauss.edu.sa.

5. الدليل السوري في الجزائر، الهجرة غير الشرعية تتفاقم رغم جهود الحكومة، الرابط الالكتروني: http://www.swissin fo.ch

6. فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية الرابط الالكتروني http://envye5.univ.www.ovargla.:

7. منتدي الجلفة، الهجرة غير الشرعية، الرابط الالكتروني :.www.djalfa.info

8. هشام بشير، الهجرة العربية الغير الشرعية الى أوروبا، أسبابها- تداعياتها، سبل مواجهتها: تاريخ الاطلاع 2021/04/29، 42: 18h عن : http://www.icata560rg/show3-php- page:show1phpd show ir :783 table :secrétariat.

9. سناء العروسي، المغرب و تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية،كوأروبا : تاريخ الاطلاع: 2021/04/29: 41 :h/19 عن http://www onewer.org/debatshow.art.asp

10. التليلي حسان،" أوروبا تحاول تطويق الهجرة غير الشرعيبة ودول المتوسط تطالبها بالمساعدة في تسوية أزمة البطالة" تاريخ الإطلاع 2021/05/24 11: 10/h عن: http://www.annabaa.org/banesws/71/113

13.امغار محمد، التدابير الزجرية بخصوص الهجرة غير الشرعية، الحوار المتمدن، العدد 3275، دراسات وأبحاث قانونية، 2011، للمزيد اقرأ أكثر: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=245648

14.مريم مرغيش، الهجرة غير الشرعية بالمغرب..من السرية إلى استعراضية مستفزة، صدر بتاريخ 20- 09- 2018، أنظر إلى:https://www.dw.com/ar /a-45566534